شبكة الألوكة
www.alukah.net

مكتبة جامعة الملك سعود

مخطوطة

حاشية الخلخالي على شرح الدواني على العقائد العضدية

المؤلف

حسين بن حسن الحسيني الخلخالي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

٣١٠

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٩٠١ ف ٣/١٤٠٠

العنوان: حاشية الخفاجي على شرح عبد الله الدواني على العقائد العضدية

المؤلف: الخفاجي

تاريخ النسخ: ١٠١٢ هـ

اسم الناسخ: يوسف بن مصطفى الرشتي

عدد الأوراق: ٨٠ ورقة

ملاحظات:

جامعة الملك سعود
King Saud University

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله وهو ان شاء الله تعالى اه الضمير راجع الى مدلول لفظ النبي المذكور ضمنا
فلا ينافي ذلك ما سيأتي من ان المراد من النبي هو نبينا الغرة الكامل بعموم لفظ
على ما لا يخفى قوله وعلى هذا لا يشمل من اوحي اليه وكذا لا يشمل بظاهره من امر
بمتابعة شريعة غيره ممن قبله وتبليغ ما اوحي الى ذلك الغير كيوشع عم فانه كان
نبيا مأمورا بمتابعة شريعة موسى عم وتبليغ ما اوحي الى التوراة الى الخلق قوله كما
قيل واشارة الى ان كونه مبعوثا الى الخلق وبينه ما ينافيه انه كان يستنسخ
الكتب ثم يقول ايها الناس هلموا الى فانه عم بعث على دين الخليل ابراهيم عم
والاحوال مع كونه نبيا وعلى التقدير بها لا يستقص الغرض به قوله الا ان
يتكلف في ذلك بان يعمم الخلق المبعوث اليهم ما يشمل الكل ما يشمل المبعوث في الجملة
سواء كانت الغاية حقيقية او اعتبارية بتنزيل من يريد بما يريد بالغير فانه حينئذ
انه مبعوث الى الكل مجازا لا حقيقة قوله وكشفاته من البناء

بعض الخبر فالنبي بمعنى المخبر على ان يكون فعيلا بمعنى الفاعل ويكون ياؤه منقلبة عن
الهمزة قوله او بمعنى الارتفاع على ان يكون الهمزة في البناء منقلبة عن الواو والواو
الطرق قال الجوهري اجعلت النبي طريقا والنبأ بمعنى الارتفاع فاصله على
قوله او هو منقول من النبي بمعنى الطريق فانه عم طريق يوصل به الى الحق واصله
على هذا الهمزة بعد ما في القاموس على ان يكون النبأ منقلبة عن الهمزة قوله والمراد
الفرد الكامل اه وهو نبينا محمد عم لكل الانبياء عليهم السلام وهذا القدر كاف
صحة الاشارة اليه بلام العهد الخارجي واما حمل اللام هنا على العهد الخارجي
دون العهد المطلق الذي هو الحقيقة عند المحققين فبناء على ان هذا الحديث مما
لم يصدر عن سائر الانبياء عليهم السلام قوله على هذا الاسلوب وهو اضافة الاسم
الى نفسه قوله وانت تعلم بعد ما جدا ان يقول له وجه فان الكفرة كانوا امة
الدعوة ايضا مع ان فيهم اكثر من ثلث وسبعين فرقة فضلا عن فرق المسلمين
السبعين اما للتاكيد اي لتاكيد الاتفاق وتحقق وقوعه وقوة فاما ما هو تحقق
الوقوع قريب بباء الملاقة التي تستعمل في الوضوح للاستقبال القريب
في معنى التاكيد وتحقق الوقوع قوله كما فيه قوة ولسوف يعطيك ربك فترضى
قال ابو علي الفارسي ليس في اللام التي في قوله لاتاكيد القائم بل هي التي في قوله
لاقومن وثابت سوف عن اتحاد تاكيد فكان قيل ويعطيك قوله اشارة
الى ان الاضافة مشعرة بتحقيق معنى المضارع لاشتراكه بين الحال والاستقبال لا

www.alukah.net

www.alukah.net

www.alukah.net

www.alukah.net

لا استحالة

لا استحالة في شيء منهما وما استدل به على امتناع تخلف المعلول عن علته
التامة من لزوم ترجيح وجوده في الوقت المتأخر على وجوده في الوقت المتقدم
بلا مرجح لا يجري في سابق الارادة مرجحة قوله وقد يقال ان الازل فيه فرق الزمان
اه اما كان الجواب الثاني المبني على جواز تخلف المعلول عن العلة التامة وصورته
الاختيار على الوجه الذي قرر غير جار في الزمان ضرورة امتناع تقدم الزمان
في وقت من الاوقات اراد ان يقرر على وجه يعم الزمان فهذا لذلك بعض
المقدمات ثم صرح بالباقي بقوله والزمان جزء الممكنات وبما قرر ناظره ان جواب
قوله هذا الكلام معارضة ومقابلة المستدل لو نقضنا باختيار الشق
الاول الزمان فقد جوزنا ما يعارضه ويناقضه هذا الكلام كما يظهر
بادنى تامل قوله ومعنى كون الشيء ازليا انه يتقدم سابقا على الزمان وذلك لما قال
ان الازلية هو الاولية والسابقية المطلقة قوله والواجب تعالى كان متقدما
على الزمان وذلك لعدم دخوله تحت تصاريف الزمان وعدم تغيره بتغيره وبقوله
قال الحكماء ان الجزئيات ليست واقعة في الزمان بل هي واقعة في الدهر الذي
هو وعاء الزمان قوله وليس التقدم متفقا عليه اي عاريا عن الزمان حتى يلزم
كونه واقعا في الزمان على ما هو مقتضى التقدم الزماني كون المتقدم زمانا
سابق والمتاخر زمانا لاحق فيلزم ان كون الزمان متاخرا يلزم تقدمه
عليه تقدم بالزمان على ما سيجيء قوله فان قيل لا شبهة في ان الارادة القديمة زمانا

لا استحالة

الاكون حادثا قوله وان اردتم انه متقدم اه فيقال لا بد من بيان انه اخر اخر
بالمرجح اما اختيار الشق الاول الزمان بدلالة المزيد وكان في الوجود الذي كان الحال
وهو الوجود الذي بالازل ومنه استحالة تخلف المعلول عن ذات العلة التامة
مطلقا انتهى وانت خبير بان المستند لان الملازمة كان في وجوده مع مانع
قطع النظر عن كونه قديما وحادثا ولذا امكن الترديد في توجيه ما لا يتوقف وجوده
حاصل الازل اولا ثم اشار عن جواز تخلف المعلول عن علته التامة مطلقا
قوله ولا يلزم جواز تقدمه ولا احتياجه الى امر اخر اما الاول فلعدم تعلق الارادة بتقدمه
لعلة وجوده في الازل واما الثاني فلكون التعلق الازلي للارادة متعلقا بالعلة ووجوده
في الازل فان قلت هذا ينافي ما سبق الكلام وهو انه لم يكن جميع ما لا بد منه في وجوده
متحققا في الازل قلت لا منافاة بينهما لان مراد الفلاسفة من وجوب الممكن الماخوذ
في الدليل هو الوجوب المطلق الشامل للازلي والابدي لا الوجوب المخصوص الذي هو
الازلي الحادث على ما يظهر من سوابق الكلام ولو اخذ قولنا اليه سابقا وقلنا
انه لا يلزم من توجيه جميع ما لا بد منه في الوجود الازلي الحادث متحققا في الازل
توجيه جميع ما لا بد منه مطلق وجوده او وجوده الازلي القديم متحققا فيه فاتفق
هذا قوله يوجد المعلول بدون الصفة اذ لو وجد بصفة اخرى غير ما اختاره الفاعل
لاختار ايضا الموجود مقتضى العلة فيكون المقتضي مختلفا عما يقتضيه الموجود
وهو باطل بتقديره وكلا اه قوله لعدم الاقتران الوجودي هو متاخر عنه فان

www.alukah.net

بقدم الجنس وتعاقب اشخاصه الغير المتناهية قوله لكيف صدر مستمر
متشابه الاجزاء وهو حركة بمعنى التوسط الحالة في الفلك المنفصلة بانفصال جميع
اجزائها مع حدوثها بانهاء الكيفيات الموجودة في الخارج السابقة في جميع اجزاء
المحل على ما يشهد به الحس وعدم انفصالها في امتداد الفلك بانفسها لا يقدح
في ذلك فظهر وعين تشابه اجزائها عدم اختلافها في سرعة وبطوء امتداد ذلك
بوجه الوجوه وبما ذكرنا ظهر بطلان ما قيل ان الحركة بمعنى التوسط لا تقبل القسمة
اصلا فهي ثابتة الاجزاء اذ لا يكون الاجزاء متى الفرض كالاجزاء او تتخالف
او لا يكون لها اجزاء قوله فاسباب تجددها في نفسها يعني كان الحوادث اليومية
متجددة تحتاج الى اسباب في حدوثها وتعاقبها كذلك الحركة المتجددة تحتاج في تجددها
الى سبب فان قلت ان تجدد الحركة امور مفروضة بمنزلة الحدود المفروضة في المقدار
فلا تحتاج الى علة اصلا قلنا انا نعلم قطعا ان ليست الامور المفروضة التي
يحكم بها العقل كوجود الحركة بل هي الامور التي يتصف بها الاشياء في نفس الامر
فيتوقف اتصاف الحركة بها في نفس الامر محتاجا الى علة قطعا قوله لعدم وجوب اختلاف
الاحوال في تجددها بتوسيب تجددها وتعاقبها امورا اخر متجددة متعاقبة وسبب
تجدد تلك الامور وتعاقبها امور متجددة متعاقبة اخرى وهكذا الى غير النهاية
التسلسل الوجوب جائز بل واقع عندهم قوله فلا بد لعدمه من علة حادثة ضرورة
احتياج الحادث في كل حالة وجوده وعدمه الى العلة حادثة وتجدد الحركة الذاتية

متجددة ومنقضية بل كونها عبارة عن التجدد والتقضي عبارة عن حقيقة الشيء هو كونه
عبارة عن التجدد والتجدد لا يستلزم عدم اختيار اجزائها في عدمها الحادث ونقضها الى علة حادثة
كما لا يستلزم ذلك عدم اختيار اجزائها في وجودها الى علة حادثة كما لا يخفى واعترض
قال انه يجوز ان يكون نفس الحركة علة لعدمها الحادث من غير حاجة اليها في ذلك الامر حالا
وتحقيقه بانه لا يلزم من عليتها لعدمها كونها متصفة لذاتها بالعدم لذاتها هو ما لا
يجوز له وجود اصلا لذاته لا ان يتصف له وجود خاص مثل الوجود بعد العدم والوجود
في الزمان الثاني فقد يتفاوت لزوم اختيار التقضي في واحد لذاته لو كانت
علة موجبة لعدمها بعد وجودها ما هو مقتضى العلة الثانية كانت في آن وجودها
معدومة ايضا ضرورة امتناع تخلف المعلول عن علته التامة الموجبة وانه جمع بين
النقيضين في آن واحد واما التقوي بجواز تجدد العدم ضروريا بالنسبة
محتاج الى العلة وذلك لتجدد الحركة في الزمان الثاني متصفا لذاته فكلام يحيف
بين العلة فان اختيار وجود الحركة في الزمان الثاني لو كان مستندا الى الذات لكان
الذات دائما متصفة بهذا الاختيار فكانت قبل وجودها متصفة بالعدم والزمان
الذي بعد الوجود وذلك خلف غاية التحصيل هكذا قال الشارح العلامة في بعض تصانيفه
قوله حيث يلزم التسلسل في الامور الموجودة وذلك لانه عدوث عدم الحركة في آن استمرار
تجدد علة الموجودة ايضا وذلك الآن وكذا احدث علة هذه العلة الموجودة
تجددة وذلك الآن وهكذا الى غير النهاية فيتجدد حدوث جميع تلك العلل موجودة مجتمعة

COPYRIGHT
www.alukah.net

لامتناعه فنقول لا يلزم عدم علة العدم وذلك لان المعلول يجب بوجوده عند وجود جميع علله ويمتنع تخلفه عنها فلا يتصور عدمه بعد الا بعدم واحد من تلك العلل قوله فيلزم التسلسل الموجودات التي هي الاعدام اعدام لها وذلك لان الامر الموجود الذي هو علة لجزء اخر اعلة وجوده يكون له علة موجودة فالعلة عند حدوثه يكون لتلك العلة الموجودة التي اوجدته علة موجودة حادثة عند حدوثه وهكذا الى غير النهاية فيكون جميع تلك العلل الموجودة التي اوجدته جميعا وعلى هذا الامر الموجود فتكون مجتمعة في الوجود وقد اشرنا الى ان الاعدام مشاركة الا عدام التي تكون لتلك الموجودات عند عدم هذا الامر الموجود قوله وعلى الثالث وهو ان يكون بعض من علة عدم جزء من الحركة موجودا وبعضها معدوما لا بد ان يكون احد القسمين اللذين هما الامور الموجودة التي هي علل للبعض الموجود وتلك الاعدام التي هي علل للبعض الذي هو عدم امر موجودا وكلاهما غير متناه قوله وعلى الوجهين يلزم التسلسل الامور الموجودة المترتبة الجملة اما اذا كان الغير المتناهي هو البعض الموجود فظاهر واما اذا كان تلك الاعدام فلانا كل عدم منها جزء اخر اعلة وجود الحادث لما مر منه له ومنا قوله او عدم امر يستلزم حدوث امر موجود فيه مشارة الى ان المراد من الامر الموجود قوله وتلك العلة اما امر موجود جامع للمانع وغيره لا يقال لا يجوز ان يكون عدم العدم امرا لا يستلزم العدم حدوث امر موجود معه ولا وجود امر قبله مثل عدم امر اعتباري

كالامكان

كالامكان فان سلبه لا يستلزم الا الوجوب او الامتناع اللذين هما كل منهما للمقدمة الثانية لانا نقول ان العدم الذي يكون سببا لعدم جزء من اجزاء الحركة يكون عدم جزء من اجزاء علة وجوده بالضرورة على ما مر في ابطال التسلسل السابق وعلة الموجود الحادث الذي هو علة لوجود حادث لا يكون امرا اعتباريا قوله لا يلزم الترتيب بين تلك الموانع وذلك لان المفروض ان كل واحد من تلك الموانع علة لعدم جزء من اجزاء الحركة وهذا لا يستلزم كون بعضها متوقفا على بعض قوله قلت تلك الموانع متعاقبة في الحدوث بمعنى لا يجب في لزوم التسلسل ان يكون الموانع مترتبة بحسب الذات وتوقف بعضها على بعض بل يكفي في ذلك تعاقبها زمانا بحسب الحدوث وهي متعاقبة بحسب الحدوث فان حدوث كل واحد منها مغروض بعد حدوث عدم جزء من اجزاء الحركة فكما ان حدوث عدم اجزاء الحركة متعاقبة بحسب الزمان كذلك حدوث الموانع المقرونة بها متعاقبة بحسب الزمان قوله ولا نم يجتمع في الوجود نقضا الكلام اي وان لم يجتمع تلك الموانع المتعاقبة بحسب الحدوث في الوجود بل كانت متعاقبة بحسب الوجود ومنقضية بعضها عند وجود بعض اخر كاجزاء الحركة نقضا الكلام لان علة عدم تلك الموانع المتعاقبة في الوجود اذ لا بد لكل عدم حادث من علة حادثة فنقول ان علة عدم كل مانع من تلك الموانع اما وجود مانع اخر لذلك المانع فيلزم وجود الموانع الغير المتناهية المترتبة في الحدوث دفعة اذ لا بد بحسب الوجود لهذا المانع من علة حادثة اي حدوثه وكذا لا بد لهذه العلة الحادثة من علة

حادثة وهذا الاثر بعضه وكذا الى غير النهاية فيكون جميع هذه الحوادث
المتوقفة بعضها على بعض واقعة في آن واحد فيكون تلك العلل متنافية
الحدوث ومجتمعة في الوجود ولما كانت العلة الموجبة بحدوث ما يتأخر
لذكر التي كانت تلك العلل الغير المتناهية موجبة لهذا المتأخر ولهذا غير التأخر
في هذا المتأخر حتى قال في الاول يلزم وجود الموجودات المترتبة في الحدوث
هكذا احقق هذا المقام وفرق فيه الاقدام واما عدم جزم اجزاء علة
ذلك المانع فيلزم ان يكون تحقق ذلك المانع ووجوده موقوفا على امور غير
متناهية مترتبة بحسب الذات مجتمعة في الوجود وهي العلل الموجودة التي لا بد
منها في وجود جزء اخر علة وجود المانع فيلزم التسلسل في اسباب
وجود المانع فان قلت انهم لا يجوزون استناد القديم الى امر موجود بل يقولون
عندهم ان علة القدم عدم علة الوجود ويسقط الشق الاول اعني استناد
عدم المانع الى وجود المانع فلا حاجة الى ابطاله قلت لا بأس بذكر الشق
البعيد استظهارا قوله وهو ان القول بتوارد الاستعدادات الحادثة لما كان
بناء تمامية ليلهم وعدم جريانه في الحوادث اليومية على القول بالحركة السرمدية
وتوارد الاستعدادات الغير المتناهية الحادثة على المادة القديمة عند هذا القول
من وجوه اخرى وليلهم وكذا الوجه الخامس قوله بديهة الوهم لا بديهة
العقل اي الحكم بكون المقارنة مع واحد من غير سبق على كل واحد منها بالزمان

بل على بعضها من بداهة الوهم لا من بديهة العقل كما زعم الجيب فان تقدم
القديم على كل فرد من افراد الحادث لا يستلزم الا ان القديم متحقق في الزمان
السابق على كل واحد من افراد الحادث بخصوصه وهذا لا ينافي كونه مقارنا لها
بغير من افراده لا بخصوصه وهو المسمى عندهم بالفرد المنتشر وجاء ربما ظهر
ان الحالة التي يجب ان يتحقق فيها سبق القديم على كل واحد من افراد الحادث
وهو زمان ما لا الزمان المعين كما يتوهم حتى يلزم المنافاة بين وجوده والمقارنة
مع بعض الافراد وبين السبق على كل فرد من افراد الحادث قوله لو لزم سبق
القديم على جميع ما يصدق عليه الحادث في زمان واحد فان القديم الكائن
على هذه الحالة لا يخلو اما ان يكون مقارنا لها اما للفرد المنتشر ايضا قوله فان الحوادث
كالاول لا الاخر فان قدم الافلاك بحوادثها وصورها ومطلق حركاتها او
قدم مطلق الزمان وقدم الفاصل بحوادثها وامتناع انعدام القديم يقتضي
حدوث الحوادث وانما على ما صرح جوابه فان قلت ان اللازم من ذلك كون الحوادث عما
لا اخر له بمعنى عدم وقوفها عند حد لا يكون تجاوزها عما لا اخر له مع
خروج جميعها الى الفعل وحصول افرادها الغير المتناهية في ثم الازمنة وهذا
هو الحق على ما صرح جوابه في عدم تناهي مقدورات الله تعالى وعدم تناهي مراتب الا
عداد فنا للتوهم ان يقول على تقدير قدم العالم وابدية الزمان يكون تلك الحوادث
الغير المتناهية حاصلة بالفعل واقعة في الزمان بمعنى ان كل واحد من افرادها

جامعة الملك سعود
عمادة شؤون المكتبات

www.alukah.net

يكون حاصلا في جزء من تلك الارض ويحصل في الزمان اعم من ان يكون على سبيل
الاجتماع او على سبيل التعاقب على ما يصرح به الشارح المحقق قال السيد
قدس سره ان الماضي من الحركة موجود في الماضي من الزمان وان لم يكن موجودا في الحال
والمستقبل من الزمان وكذا المستقبل من الحركة موجود في المستقبل من الزمان وان
لم يكن موجودا في الحال والماضي من الزمان انتهى وتحقيق ان الحركات الاستقبالية
المتصفة بالوجود الخارجي متناهية على ما يصرح به الشارح المحقق وسنبينه بيانا
واضحا قوله والدهر وعاء الزمان قال بعض المتألهين ان الدهر محيط بالزمان
بمعنى انه لا يوجد جزء من اجزاء الزمان الا وهو مقرون به ومع ذلك لا يوجد فيه
ماض ولا مستقبل ولا قسمة بوجه ما بل هو امر وحداني محيط بالازل والابد
كل منهما مفروض به فالازل فيه باعتبار عين الابد فهو يسمى معنى قوله تعالى هو
الاول والآخر وسر توحد المجردين عن جلابيب الزمان المخرطين في سلك
المجردات الذين هم الحوادث الاتية في الازمنة الثانية قوله ثم لا يخفى ان اذا كان
جريان التطبيق اه وفيما يقال ان تجويز التساوي في الامور المتعاقبة ليس بعدم
وجود السلسلة ولا امتناع التطبيق فيها بل لعدم جريان الحكم وهو اللازم منها
التطبيق فيها وهو امتناع السلسلة على تقدير عدم تناهيها او مساواة الجزء الكل قوله
بل الكم مطلقا اي سواء كان منفصلا وهو العدد او متصلا كالمقادير وهي الجسم
التعليمي والسطح والخط والزمان يأتي في قوله ما وجزئيه الكلي وذكر لا تطبيق

الكم بحيث يقتضي القسمة الى اجزاء المتباينة التي يزداد هو بازدياد ها و
ينتقص بانتقاصها فيكون عدم ازدياده بازدياد ها منافيا لمقتضى طبيعته
فكون الكل المشتمل على الزائد بالنسبة الى اجزائه مساويا لجزئه يكون مما يأباه تلك
الطبيعة وبما ذكرنا ظهر انه امر به التأمل اشارة الى الدقة لا الى عدم الصحة قوله
وقد سبق به انفا هاهنا الشرط الاول من انه لا يشترط في مقتضى الدليل عدم وجود
الاحاد الغير المتناهية اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب افيد ما
حاصله انه لا بد لجريان الدليل من وجود الاحاد مجتمعة متغايرة يصح اتصافها بالتقدم
والتأخر اللذين هما متضايفان لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر اصلا
خارجا ولا ذهنا او لو كانا وجودا انما في الخارج متعاقبة منقضية بعضها عند
بعض اخر لم يكن شيء منها متصفا بالتقدم ولا بالتأخر ضرورة انقضاء كل واحد
منها تحقق طرفيه حين تحققه واما وجودها في الذهن فالاجتماع منه لا يحصل
به الاعتبار الذي لا بد للتطبيق منه والتفصيلي لا يفيد بل الذهن حاضر مع
اشياء احاطة بما لا يتناهى اقول هذا خلاف الف اما او الف على تقدير تسليمه
يدل على عدم تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض وهو خلاف ما اتفقوا عليه او
وجود بالاجتماع الوحدة الذهنية لا يكفي للاتصاف بهما ولا يمكن وجودها به منفصلا
لعدم اقتدار الذهن على الاحاطة بما لا يتناهى منفصلا بل يدل على نقيض ما
ادعاه من جواز الامور الغير المتناهية المتعاقبة كالاجتماع او لا معنى لتقاربها

الا انه وجود بعضها معه ما على وجود بعض اخر غير مجامع معه واما ثانيا فلما
عدم اتصافها بالتقدم والتاخر الزمانيين لانما يتصوران بان يتحقق موصوف
احدهما في زمان تحقق موصوف الاخر او بان يتحقق موصوف احدهما ولم يتحقق
موصوف الاخر في زمان اخر اصلا واما تحقق موصوف احدهما في زمان سابق
وتحقق موصوف الاخر في زمان اخر فتحقق التقدم والتاخر الزمانيين لا ينافي
اجتماعهما لا يخفى قوله وعلى هذا اخر ما اعتمد واه القائلون بقدم العالم الشافي
للشيخ قالوا بقدم نوع الانسان وتعاقب افراده الى غير النهاية وبقائهم
الناطقة بعد المفارقة عن الابدان قوله بل لهم ايد فعوا ذكره اي لكن لهم ايد
يدفعوا جريان الدليل في الاحاد الغير المترتبة بايد عوا عدم كفاية الاجماع
في الغير المترتبة وكفايته في المترتبة فان هذا الادعاء تحكم بل لهم ايد فعوا ذكر
بان لا يقال في السلسلة الغير المترتبة انتقال الزيادة الى طرف الانسان يجوز
ان تلك الزيادة مستقرة في الاوساط غير منتقلة من الاطراف الغير المتناهية وذلك
لعدم اتساق نظام ما بحذاء السلسلة المترتبة فانها لا تساق نظامها الا تستقر
الزيادة في الاوساط بل ينتقل بمجرد تطبيق المبدا على المبدا الى الطرف
المقابل فيظهر الانقطاع قوله والجمع الذي ينتهي اليه سلسلة المجموعات اه
لما يورد هنا ان اللازم من التطبيق بين المجموعات المترتبة انما هو تناهي
المجموعات لا تناهي الافراد المترتبة ولا يلزم منه تناهي احاد المجموع الاول كيف

وكل

وكل من تلك المجموعات مشتمل على احاد غير متناهية ووجه الدفع انه يلزم
تناهي المجموع الاول ايضا وذلك لان المجموع الذي ينتهي اليه سلسلة المجموعات
يكون لا محالة مجموعا لا يكون بعده مجموع اخر وذلك هو الانسان فالمجموعات
الموجودة في السلسلة وفي المجموع الاول ينتهي بعدة متناهية الى الانسان
فيكون المجموع الاول متناهيا قوله فينطبق السلسلة المتسلسلة على الواحد
فينتهي المجموع الاول الى فرد مجموع اخر فيكون احاد ذلك المجموع الى متناهية
ايضا قيل سيجيء في ابطال الغير المتناهي وجه لا يحتاج الى التطبيق وامثاله
وهو ان يقال لو وجد الامور الغير المتناهية مترتبة او غير مترتبة لا يخلو من
في القلة في الواحد وفي الكثرة في الغير المتناهية في باب التزايد والتناقص
يجب ان يكون غير متناهية اما انها محصورة بين الجملة الغير المتناهية التي هي الكل
الواحد تنتهي اقول لا وجه لهذا الوجه اذ المعلوم ان الجملة الغير المتناهية التي
هي الكليات طرفا السلسلة مراتب التزايد والتناقص فان تلك المراتب
عارضة بالمجموع الغير المتناهية التي هي اجزاء الكل فكما ان الكل لا يكون طرفا
لاجزائه كذلك لا يكون طرفا للعوارض اجزائه ولعل منشا هذا القول توهم ان
الكل ههنا واقعا في امتداد سلسلة الاجزاء الزائدة بعضها على بعض الى غير
النهاية وظاهر انه ليس كذلك بل هو مشتمل عليها منذ تحقق كل واحد منها فيه واتصافه
بعدم التناهي ليس الا باعتبار عدم تناهي الاجزاء المتزايدة بعضها على بعض

وعدم انتهائها الى حد وايضا القول بعدم تناهي مراتب التناقص في السلسلة
المفروضة بط قطعا كيف وهي متناهية من جهة التناقص والتسلسل الواحد
لا يتجاوز عنه كما اعترف هذا القائل وجعل مبنى دليله ولعل مستند هذا القائل
توهم استلزام توحد النواقص غير متناهية تتوقف مراتب تناقصها غير متناهية
مع عدم تعلقه الاستلزام بينهما او قياس السلسلة المفروضة بالاجسام القابلة
للانقسام الى غير متناهية بجامع التناقص عند الحكماء الذي لا يجري
في تركب الاجسام ظهر الفارق قوله فان قلت انما يلزم ما ذكرت في جواز اجزاء
الدليل في التركيبين وترتب الاستحالة عليه لو كان العدد عند الحكماء مركبا من الاعداد
التي تحته اذ لو لم يكن مركبا منها لم يكن هناك مجموعات ولا تحقق الاثنين والثلثة
وما فوقها فلا يتصور هناك التطبيق قوله فيتعدد تمام ماهية شيء واحد وذلك
لانه لا معنى لتمام ماهية الشيء الا مجموع اجزائه الكافية في وجوده فلو كان العشرة مركبة
من جميع الاعداد التي تحتها كان مجموع الخمسين التي تحتها تمام ماهيتها ضرورة كذا منها
فحصولها لو كان لكل واحد من مجموع الاربعة والستة ومجموع الثلثة والسبعة ومجموع
الاثنين والثمانية ومجموع الواحد والتسعة تمام ماهية المذكورة بعينه وقطعا
لكل واحد من تلك المجموعات مخالف ومغاير لما عداه فتركبها من جميع ما يلزم لكونها
متعددة الماهية وجاوزنا ظاهر الله لا يتوجه ما قيل انه لا يلزم من تركبها من جميع الاعداد التي
تحتها كونها ذاتا ماهيات متعددة بل اللازم منه تركبها من امور متخالفة الحقيقة كما هو

المركب

فيه بعض كما بين الشاذ كالماء ما تحته فيتحقق اخر لا يتحقق كما لا يتحقق
وح يتوقف مرتبة الاعداد نوعا اخر مغايرا لسائر المراتب بخصوص المادة فقط
لا بصورة مغايرة لها وايضا فيتوقف وجود الواحد العدد هو بعينه وجود الاعداد التي
تحته قبل تحقق الاعداد يجب ان يتوقف صورة نوعية ومرتبة الوحدات وذلك لان الوحدات
يصدق عليها انها وحدة اذ كل كلي كما يصدق على واحد افراده كذلك يصدق على كثير
منها على ما حققه الشارح العلامة في حواشي التجريد وذلك اما يصدق عليه الوحدة
لا يصدق عليه الكم لعدم وجود الوحدة على ما حققناه الكم فلا يتوقف الوحدات انفسها بعد وجودها
منفصلا بل لا بد لها من ذلك من صورة نوعية فثبت وجوب تركب العدد من صورة نوعية
انتهى حاصل قوله فان قلت خبير بانه لا منافاة بين صدق الوحدة على الوحدات وبين صدق
الكم عليها اذ صدق الوحدة عليها انما هو بعد الكثرة التي انها وحدات كثيرة على ما حققه
الشارح في حواشي التجريد وظاهر ان صدق الوحدة عليها بهذا المعنى لا ينافي صدق
الكم وكونها اعدادا وكما منفصلا بل حقيقتها كما لا يخفى وانما المنافي انما هو كون واحد
بعينه الوحدة وليس كذلك قوله ويتوقف خواص الكم المنفصل اي يتوقف كل مرتبة
من مراتب الزيادة والنقصان نوعا اخر بسبب ذاتها والاخر المغايرة ونقصانها من خواص
الكم

www.alukah.net

الحكم المفصل فانه مراتب الاجزاء المقدارية التي اشتملت عليها اقسام الحكم المفصل
في الجسم التعليمي والسطح والزمان والخط غير متخالفة بالماهية لما تقرر عندهم
ان القسمة الفرضية في المقادير المتصلة انما يتوقف على اجزاء متساوية في الماهية صرح
بذلك الشيخ العلامة في حواشي شرح التجريد في مبحث العلة والمعلول قوله ثم انه عدم
تركب الصور الاعداد التي تحته بعينه لا حاجة لنا في اجراء هذا الدليل على التقرير
المذكور في الشرح الى العدد مركبا من الاعداد التي تحته واثبات عدم تركب
الاعداد وان تصور نوعية بل يكفينا في ان معروض العدد مركبا مما تحته من
العدد وان المعروضة لتلك الاعداد في لا يتوجه على هذا التركيب المتوجه على
تركب الاعداد مما تحته فانا نعلم بديهة ان مجموع زيد وعمرو واخيه معروض البنوة الاثنينية
الذي لا صورة نوعية له قطعا مغاير لمجموع زيد وعمرو وخالد اخيه معروض البنوة
الثلثية وغير خارج عنه فيتوجه حينئذ ان لا يتوجه ايضا ان تلك المعروضات
موجودة فانه مكابرة مخالفة لحكم العقل على ما سيجيء قوله مجموع ا ب ج فلو
لم يكن مجموع ا ب ج موجودا في سلسلة العلل مغايرا لكل واحد من الاجزاء لما
كان انما اختاره بعض المحققين وجه قوله على ما حققناه في بعض رسائلنا
وهو رسالة القدمية واثبات الواجب حيث قال ان مجموع ا ب ج المعلول
الاجزاء الى غاية النهاية علة لمجموع ا ب ج وهو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية وهكذا انتهى
فلو لم يكن معروض العدد مركبا من المعروضات التي تحته فلم يكن تلك المعروضات موجودات

اخر مغايرة لكل واحد واحد من اجزاء السلسلة لما كان لتجويزهم في الجزء
الجزء علة للمجموع وجه وذلك لان اختيارهم في القدح فيه توجه الذي هو ما فوق
المعلول الاخير علة للمجموع وكل معلول لما قبله بمرتبة وهكذا الى غير النهاية بالضرورة
وهكذا ينبغي ان يتدبر هذا المقام قوله وما يتوهم انه ليس هناك الا احاد واشياء
الى آخره مما زعمه صدر المدققين من انه اذا لم يعتبر هو الاحاد والبنوة الاجتماعية والجزء
الصوري لم يكن هناك موجودات اخر فلا يكون معروضات الاعداد التي تحت عدد موجودة
فلا يجري الدليل على ما شرح التقرير بحالة المذكور سابقا في الاصل الغير المتناهية المترتبة و
وجه الرد ان العقل يحكم بالبديهة اذا وجد اشياء كزيد وعمرو يكون هناك موجودات
وهو مجموع زيد وعمرو واخيه معروض الاثنينية ضرورة وجود كل عدد وجود جميع اجزائه
فكذا اذا وجد ثلث كزيد وعمرو وخالد يكون هناك موجودات رابع وهو مجموع زيد وعمرو
وخالد اخيه معروض الثلثية وهكذا فاذا وجد امور غير متناهية يكون معروضات الاعداد
الغير المتناهية موجودة غير ان هذا الدليل وهو بالحقيقة مشهورة لا يدل على المطلوب
وهو انه اذا كان وجود الاثنين مستندا الى وجود امر ثالث معروض الاثنينية وكذا اذا كان
وجود الثلث مستندا الى وجود امر رابع هو معروض الثلثية وهكذا الى غير النهاية يلزم
ان يكون وجود الاثنين مستندا الى وجود امور غير متناهية وذلك لان وجود الاثنين
ح كان مستندا الى وجود معروض الثلثية ووجود معروض الثلثية يكون مستندا الى وجود
معروض الاربعة وهكذا الى غير النهاية فيكون وجود الاثنين مستندا الى وجود المعروضات

في رسالتنا في اثبات الواجب وصفاته العلى وبسطناه بالابسط ما فليرجع
اليها قوله فان قلت معلوماته تعالى غير متناهية وذلك لاحاطة علمه تعالى بالاشياء
الغير المتناهية قوله بل يمكن اتصافه بالوجود الخارجي متناهية يشير بهذا
القيد الى ان جريان التطبيق في المعلومات انما يتم اذا كانت غير متناهية بحسب الوجود
ولا يكفي فيه كونها غير متناهية بحسب الحصول ذواتها وانفسها فيمكن تطبيق الغير المتناهية
المعدومة ومعلوماتها لا ينتقض هذا البرهان قوله فانها ليست غير متناهية وذلك
غير واقعة عند حدية العدم وقوفها عند حد لا يقتضي كونها غير متناهية بالفعل
وذلك لان عدم وقوفها عند حد لا يقتضي الا كونها متحققة وانما يمنع عدم كون
الاوقات الآتية خالية عن تحقق جملة متناهية منها وطائر دوام كونها متحققة
بهذا المعنى لا يقتضي كون كل واحد منها احاد بالغير المتناهية متحققا بالفعل بل
انما يقتضي ان يكون بعضها متحققا بالفعل والمستلزم لبلوغ مجموع الاحاد
المتصفة بالوجود الخارجي مبلغ اللانهاية هو الاول دون الثاني بخلاف
ما اذا كان العالم قديما وله بكل الحوادث المتصفة بالوجود الخارجي مبدأ فان
تحققها في جانب المبدأ يكون بتحقق كل واحد منها احاد بالغير المتناهية الخارجية
بالفعل فيكون مجموع الاحاد المتصفة بالوجود الخارجي بالغة مبلغ اللانهاية
فيجري فيها التطبيق حد هذا الباب وعدم سواه الزمان قوله وفيما ذكرنا
وهو جواز تكون علم تعالى اجمالا واحدا متعلقا بالمعلومات الغير المتناهية الوجود

الغير المتناهية لا يستلزم المستلزم لشيء مستلزم لذلك الشيء فيه في الجواب
اذ وجود الامر الرابع الذي هو معروض التثنية اعتباري محض لا تحقق له في الخارج
اصلا لانه حصل من اعتبار كل واحد من احاد الاشياء فيه مرتين مرة بالانفراد
ومرة بالانضمام وعندهم ان المفهوم الحاصل من اعتبار امر فيه مكررا يكون اعتباريا
محضا انتهى قوله وانت خبير بما فيه فان القول بوجود الامر الرابع في الخارج ليس
باعتبار انه كذلك الواقع بل باعتبار انه لازم ما ذكر من ضرورة وجود الكل عند
وجود جميع اجزائه وبتقدير وجود الاشياء مستلزما لوجود معروض التثنية وحده
الامر الرابع اعتبار محض في الخارج لا يفيد في لزوم كون موجودا فيه مما ذكر
فاقول الحق في الجواب ان يخصص الاجزاء المقومة الضرورية القائلة بوجود وجود
الكل عند وجود جميع اجزائه بالاجزاء المتناهية التي يمكن انفكاك كل منها عن الاخرى
في الذهن وهذا الامر الرابع ليس هذا القبيل ضرورة امتناع تصور الكل منفكا
عنه الخ قوله فان قلت فيما ذكرت مع بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا يلزم ان يكون
معلوماته تعالى متناهية اي بحسب وجودها في علم الله فيلزم ان يكون معلوماته متناهية
قوله والا اي وان لم يكن معلوماته تعالى متناهية بحسب هذا الوجود بل كانت
غير متناهية بحسب تفصيلها بان يكون غير متناهية وتخلف مقتضاه عنه فان
مقتضاه بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا سواء كانت موجودة في الخارج او في العلم هكذا
ينبغي ان يفهم هذا الكلام قوله وتحقيق علم الله تعالى يقتضي بسطا في الكلام قد حققناه

في رسالتنا

COPYRIGHT © King Saud University
www.alukah.net

والمعدومية في الخارج المتحقق في الوجود عنده ويجب عليه مخلص عند ذكره وهو
لزوم التعلق بين العلم والمعدوم الصرف وجه الخلوص جواز تعلق علمه تعالى
بالمعلومات المعدومة في الخارج على هذا لا يتعلقها بالموجودات الذهنية المتحققة
في الوجود قوله فيلزم تحقق ورود عدم تحقق العلم عالما في الازل بالحوادث قوله قد
حقق في موضوعه العلم الاجمالي علم بالفعل قبل ما حاصله انه لا حاجة في الجواب
عن لزوم تحقق معلومات غير متناهية الى التزام تحقق علمه تعالى بها علما اجماليا حتى
يحتاج الى اثبات كونه علما بالفعل بل يمكن ان يقال كما ان ذاته تعالى لا يدخل تحت
تصرف الزمان وجميع الازمنة حاضرة عنده مع جميع الزمانيات كل في وقته ونسبته
الى الجميع على السواء كذلك الاضافات ليست زمانية اضافية كانت او حقيقية
فيتعلق الاضافة الازلية تعلقا ازليا بوجود المعلومات فيما لا يزال كما يتعلق
الذاتيات بالوجودات كما كانت
الذاتيات علمه تعالى حضوري اذ جميع المعلومات حاضرة عنده تعالى في الازل لا لا يدخل
في وقت والحضور بل الاحضار اضافية وهذا الجواب سواء الوقت ولعل
اسلم اختيار الشارح انه علم تعالى اجمالي ما فيه انتهى اقول هذا السابع لا
يصلح الجواب اذ فيه اعتراف بما يدعيه السائل من عدم بطلان وجود الامور الغير المتناهية
مطلقا وذكر لانه بناء على ادعاء كون المعلومات والحوادث الموجودة الغير المتناهية
موجودة في الخارج في ازمنة غير متناهية موجودة حاضرة كلها عنده تعالى جميع اجزائها
وانفسها عنده تعالى في ازل الازال اذ حضور المعدوم الصرف عنده تعالى بديهي الفساد

فضلا عن حضوره في ازل الازال بل بناء على ادعاء اجتماع تلك الاجزاء في الوجود
الخارجي على ما لا يخفى على المتأمل وايضا تحقق ذاته تعالى بحيث يتحقق جميع الزمانيات اذ منها
حاضرة عنده تعالى في ان شخصه العلم وادعاء عدم كون الزمانية وحاكم زمانه
حال كونه جوابا اسلم اختيار الشارح قوله وهو التعقل البسيط الذي يجعله
الفلاسفة مستفادا حاصله انه قد تقرر عندهم ان علوم النفوس الناطقة وتعقلها
بالمثل فايضة ومستفادة من المبادي العالية وحينئذ جوابا المستفاد منها هو العلم
الاجمالي فلو لم يكن العلم الاجمالي علما بالفعل لم يكن النفوس عالمة بالاشياء وعاقلة
اياها باعتقادهم قوله قالوا التعقل الاجمالي هو الخلو الصور التفصيلية
في الخارج فلو لم يكن العلم الاجمالي علما بالفعل لم يكن هو في المبادي العالية خلافا
للصور التفصيلية في الخارج ضرورة تحقق خلقهم وايجادهم اياها اختيارا
مسبوقا بالعلم قوله التعقل الاجمالي فيما ايضا مبدأ للصور التفصيلية
اذ بها تنفعل لم يكن التعقل الاجمالي فيها علما بالفعل لم يات منه هذه المبدئية
قوله ثم قولكما ان المعقولات الممكنة شاهد لما يريد دليل الحكماء على مذهبهم بوجوه متعددة
بحيث لا يسبق الاعتقاد والعقل عليه مجال ولكن بقي بعض ما يمكن ان يتشبث به العقول
المشوبة بالاوهام فتميل الى مذهبهم كالاستدلال الرحمانية وتقدم بعض اجزائه
على بعض وتقدم الواجب تعالى عليه اراد ان يبين حال ذكر الاستدلال وكيفية تقدم
بعض اجزائه على بعض وتقدم الواجب تعالى عليه على وجه لا يسع للتشبث به وباحوال

www.al-mostafa.com

Copyright © King Saud University

على ما قال بعض العارفين كل ما في الكون وهم او خيال او عكوس في مرايا
او ظلال اخر لاح في ظل السوى شمس الهوى لكن جرانا في الضلال وحاصل
ما اتفق عليه العارفون هو ان جميع الممكنات هالكة لا وجود لها حقيقة اذ
هو جوهر الوجود هو الله تعالى تجلى فيها كما تجلى الشخص الواحد في المرايا المتعددة
وليس لها جهة في الوجودية سوى هذا التجلي ومن هذه الجهة يطلق عليها
لفظ الموجود قال البيضاوي عند قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى وجه
ربك ذو الجلال والاكرام الاية ولو استقرت جهات الموجودات او تنحصر
وجوبها وجدتها باسرها فانية في حد ذاتها الا وجه الله الذي هو
جهته انتهى قوله ثم اشار الى مسئلة اخرى اي غير متعلقة بالعلم وعدة
قوله اي اجمع اهل الحق لما كان مجموعة في هذا الاجماع بعض المجمعين في الاجماعين
الاولين قال كذلك تنبيها على ذلك قوله ففي هذا تعليلية لا ظرفية اذ لا معنى
لكون النظر في نفس معرفة تعالى انه غير واجب اصلا اتفاقا وقد كان قوله
عذبت امراة في هرة اي لاجل حبسها هرة اشارة الى انما يصح حمله
على التعليلية قوله لان الباطن العقلية يحتاج الى البرهان بعينه الحاجة
التي بينا ما هو الباطن العقلية دون الخارجية والثابت بالبرهان هو
الباطن الخارجية دون العقلية فيجوز كونه مركبا من الاجزاء العقلية
وتحديدها قال الشارح بعض تصانيفه ويمكن ان يستدل على نفي التركيب الذهني

باب وجود الجسم الفصل واحد في الخارج وهما متحدان في الذهن اما الاول
فلتحقق الحق واما الثاني فقطعا وجودهما لا يتوقف عليهما وقد ثبت ان وجود الواجب
بسيط فلا يجوز كونه مركبا منهما هذا من سوانح الوقت فتدبر فيه انتهى وانما كان
بناء هذا الاستدلال على المقدمات التي كان البحث فيها مجال ايما اشار اليه بقوله
قد يشار هنا الى احتمال كونه مركبا من الاجزاء العقلية وجواز التحديد
بها قوله اذ لا دليل على امتناع افادة الكنه في شيء من الموارد بل يجوز ان يكون بعض
الصور علاقة مفروضة بحيث ينتقل بها الذهن من ذلك المفروض وما
حقيقة الشيء ان تصور الشيء بالوجه ليس تصور الذات الشيء لا بنا وذلك
لجواز ان يكون تصوره بعنايات التصور ومستلزماته كما في تصور الملزومات بالنسبة
الى تصور لوازمها البينة قوله وما يحصل بالبداهة بعد تهذيب النفس بالرياضات
الحقة وتجريدها عن الكدورات البشرية والعوائق الجسمانية اقول قد يستدل
على امتناعها بانه لا شك في انه تجردا ونسبتها مع جميع النفوس
المجردة البشرية وغيرها متحدة كانت او غيرها وكذلك ايضا في انها ما هو
انفس تجردا ونسبتها لا يتمكن من ادراك ذاتها ويعرف كنه ما هو كنه نسبتها
وتجرده اصلا كما لا يتمكن الماديات ادراك المجردات كذلك لا يتمكن ما هو انفس
تجردا ادراك كنه ما هو كنه تجرده منه فانه لا انفس بالنسبة الى الاشد
كما ان الاشد بالنسبة الى الاجسام ويظهر ذلك على ما مر حواله في مراتب ادراك الحواس

الظاهرة والباطنة والنفس والانفس هاهنا للتقوية فتقول لا نفس
النفوس انفس تجرا وتنزها عن شيء وهو الواجب ذكرها هو انفس تجرا
وتنزها عن شيء يمتنع عليه ان يعرف ذلك الشيء ما كنه فحقائق يمتنع عليه ان
يعرف الواجب تع بالكنه ويبقى في صحة ما قلنا خطاب الفهوم في هذا المقام
بلفظ السبق المنبئ عن تميزه تع بالتنزه عن الاغيار وعن كونه حاصلا في
العرفان وبصدقه جعل التصديق رحمه الله سببا عدم حصول العجز قوله قال
التصديق العجز عن درك الادراك ادراك وفي القاموس الدرك البلغة
واقصى قعر الشيء قال الامام ابو البيت الدرك اقصى قعر الشيء كالعجز و
نحوه انتهى فمعنى هذا المراد بدرك الادراك اقصى مراتب الادراك وهو ادراكه
تع بالكنه فالمعنى انه العقول عن ادراكه كنه الواجب تع شانه وانما يحصل
له ادراكه اياه بعض اثاره بهذا المعنى يعجز كلها وهو انه يمتنع
ادراكه كنه تع كلها وهذا ثابت وعد ايضا من سواتح الرباني وبيان
لا كنه لا يعلم الحقيقة حديث في وصل تم منتهى وعلك الاياتي هو ولا نيل معرفة الله
بها جانبه فه ولم يتكلم في شيء منها وتلك الايات والعلامات الدالة على معرفة الله
السموات بما فيها من عجائب الفطرة ودقائق الحكمة التي تعجز الواقف عليها فلا
ريب ما خلقت هذا الخلق والارض بما فيها من عجائب الفطرة وظهور آثار
الرحمة من اجيانها بتعجيز العقول واخراج انواع الحيوان المأكولة والازهار الملونة

والنباتات

والنباتات المختلفة والجهات المتشعبة وغيرها انه يتوصل بتصحيح النظر في
كلها الى اثبات الصانع تع وصفاته العلية الوجوه الحقيقية والقدرة والارادة
ويقرأ من الصفات السلبية وبما قررنا ظهر انه لا وجه بما قيل ان هذه الادلة كلها
انما تدل على ان النظر واجب واما ان النظر في وجوده ووجوبه بالتفصيل الذي
مر ذكره واجب فلا دلالة عليه في هذه الآثار انتهى وقد اشتبه عليه المطلوب
الموعود في هذا المقام فظن ان قوله الشيء والمراد بمعرفته هنا التصديق بوجوده
اه انما المدعى هنا هو ان النظر واجبا في وجوده ووجوبه وسائر صفاته وليس
كذلك في الدليل هنا بل الدليل على وجوب النظر في دلائل معرفته تع لتحصيل تلك المعرفة
وقوله الشيء والمراد بالمعرفة هنا التصديق بوجوده اه بيان للعارف بالاستفادة
الآثار ليست دلائل وجوب النظر اصلا بل هي دلائل معرفة الله تع يتوصل بتصحيح
النظر في كل منها الى اثبات صانعه ووصل وجوب النظر فيها هو الامر بالنظر في القوله
تع فانظر الى آثار رحمة الله وقوله انظروا ماذا في السموات والارض فلا كلام
هذين الامرين بالوجوه عما يظهر من ابعاده وعدم بترك الفكر فيها قوله لا شك
العلم واجب عقلا قال الله شكر الله وكذا رفع الخوف عن النفس واجب عقلا وهما
يتوقفان على معرفة الله تع وهي متوقفة على النظر لانه ليست ضرورية وكل ما
يتوقف عليه الواجب المطلق وهو لا يتوقف وجوبه عقليا بمقدمة فهو واجب كوجوب
اه عقلا فعقلا وانه تعالى فسر اعلى النظر في معرفة الله تع لكونه مفيدا وبه يتوقف

عليه الواجب المطلق العقلي لكن واجبا عقليا قوله قلت دعوى البديهة بالنسبة الى
جميع الاشخاص في محل المنع بمعنى المراد من النظر واجبا في معرفته انه واجب في
الجملة فالمناقشة له كونه وجوده بديهيا بالنسبة الى جميع الاشخاص وكونه بديهيا
كذلك في محل المنع قوله فالنظر في سائر صفاته يعني المراد من النظر في معرفة الله تعالى
اعم من ان يتعلق في ذاته او في صفاته فيتعلق وجوده بديهيا انما يتاتى الاحتياج الى النظر
في ذاته ولا يتاتى الاحتياج اليه في سائر صفاته قوله ولعل الحق ان النظر الى هذا
تحقيق للمقام بان النظر في المعارف الالهية مطلقا لا يجب على كل واحد من المكلفين
وجوبا عينيا الا فيما هو نظري بالنسبة الى ذلك الواحد فلو كان بعض تلك المعارف
بديهيا بالنسبة اليه لا يتوقف النظر في ذلك البعض واجبا عليه وكذا لو كان جميعها بديهية
بالنسبة الى بعض الاحاد كالمجردين عن جلابيب المادة والعوائق الجسمانية لا يكون
النظر واجبا عليهم اصلا نعم يجب على كل واحد من المكلفين وجوبا كفائيا معرفة
تفصيل الدلائل بحيث يقدر معه ذلك التفصيل على ازالة الشبه الطارية عليها فيما بينهم
والزام المعاندين وارشاد الطالبين للطريق المستقيم قوله والا لزم التسلسل
من زمان النظر في تلك المعالم العلم والفضل اه ولعل ان افضلهم زماننا فمن احق
بهذا المشكل قوله ولم يقل واحد منهم انهم كلفوا المؤمنين بالنظر والاستدلال
فلو كان النظر والاستدلال في المعارف الالهية واجبا على المؤمنين لكان على النبي
واصحابه رضوان الله عليهم ان يكلفوا المؤمنين بالنظر الالهي كتكليفهم اياهم بسائر

الواجبات

الواجبات قوله بل كلفوا اولا بالاقرار والانقياد وحاصله انه يجب على النبي عليه السلام
واصحابه الاتكليفهم ان يقروا اعتقادا حقيقيا جميع ما جاء به النبي عليه السلام ويتقادوا لاوامره ونواهيه
وتعليمهم ما يجب الاعتقاد به في حق الله تعالى وصفاته وقد فعلوا ذلك كما يشهد به الاخبار
والآثار ولا يلزم من عدم تكليفهم اياهم بالنظر عدم وجوب النظر في المعارف الالهية
في تلك المعارف حاصلة لهم من طريق التعليم الخفي من ترتيب المقدمات وترتيب الدلائل على
الغير الموافق القوانين المنطقية واما اقتناعهم في ازالة الشبه والشكوك الممكنة
المنطوقة لمعاندهم وارشاد المسترشدين فانما هو على الادلة الاجمالية وقد كانوا عالمين
بها ويدل عليه ان الادلة الاجمالية كافية قوله الصادق رضي العارف والاراء قوله التي
هي الطرق الواسعة والطرق التي يتوقف بين الجبلين والبلوج هو الاضاءة والاشراق قوله
فلنا علما ذكره اي من توقف القصد الى النظر اول الواجبات وتوقف جميع الافعال الاختيارية
على القصد يلزم ان يتوقف القصد الى النظر الذي هو اول الواجبات لاجل توقف فعل اختياري
على قصد آخر فانه واجب وهو باطل بديهة لكونه فعلا اختياريا اتفاقا وتوقف جميع
الافعال الاختيارية على القصد يستلزم توقف ايضا على قصد آخر فذلك القصد الآخر كونه
واجبا وفعلا اختياريا يتوقف ايضا على قصد ثالث وهكذا فيلزم الدور والتسلسل وما ذكرنا
ظاهر الفساد لهذا الايراد مجهول القولين اعني القول بكون القصد الى النظر واجبا والقول
بتوقف القصد كسائر الافعال الاختيارية لاحد منهما كما زعمه بعض الناظرين قوله والاول
للاختيار في التوقف والارادة فلا يصح توقف شيء منهما واجبا ومأمورا به فلا يجب شيء منهما

جامعة الملك سعود
قسم الإيطات
عمادة شئون المكتبات

بالقصد الذي هو الواجبات لهم بهذا الامر بل وظاهره ليس هناك امر اخر
مغاير لهذا الامر جاء بل صادر من الفاعل المختار باختياره يسمى قصدا او يجعل اولا الواجبات
فالقول بتعلق القصد اولا الواجبات على قصدا قوله فيحتمل الخلاف المذكور هو ان يقول اولا
جاء من الله النظر فيعرفه اولا الجزء الاول من النظر قوله فان ايجاب الشيء يستلزم ايجاب ما
يتوقف عليه الشيء بديهة سواء كان ايجاب ما يتوقف عليه الشيء ايجابا لذلك الشيء كما في السبب المستلزم
فان ايجاب القول الذي هو اثر في الزوج هو ايجاب لسببه الذي هو ضرب السيف اذ هو المقدور
دون الاثر في او بايجاب اخر غير ايجابه كما في الشرط فان ايجاب الصلوة ليس ايجابا للطهارة
بل هو واجبة بايجاب اخر فان كلا منهما مقدور له ذاته فيصح ايجاب كل منهما بايجاب على حدة
قوله لما قيل اه حاصله ان عدم الفرق بين السبب المستلزم وغيره من الشرط والجزء في التكليف
انما هو لاجل ما قلنا من ان ايجاب الشيء يستلزم ايجاب ما يتوقف عليه الشيء بديهة سواء كان
سببا مستلزما او غيره لا لاجل ما قيل من ان التكليف بالمشروط والكلي بعد التكليف
بالشرط والجزء تكليف بالمحال فان اسحاق هذا التكليف وكونه تكليفا بالمحال بل لا استحالة
فيه قطعا بل ما قال هو التكليف بالمشروط والكلي بعد التكليف بعدم الشرط والجزء وليس
هذا من ذاك قوله لانه يستلزم تحقق الملزوم له متعلق بقوله بل الخ هو التكليف اه ودليل
على تحقق هذا التكليف حالا فعلا غير قابل للمنع اصلا واما ما قيل انه متعلق بالخ قوله فغير
صحيح ودليل الاستحالة وان المنع المستفاد من قوله غير وارد على هذا الدليل فان حاصل الكلام
هو ان التكليف بالمشروط والكلي بعد التكليف بالشرط والجزء غير صحيح هذا الدليل بل بدليل اخر

هو عدم الفرق بين السبب المستلزم وغيره في استلزام الخ كلام الشيخ مطلقا ايراده كما سبق
بيان استحالة هذا التكليف مطلقا وحصر الاستحالة في التكليف بالمشروط والكلي التكليف
بعدم الشرط والجزء على ما افاده صحيح الفصل وتعريف الجزء بالام والمفرد انما على ما يفهم من الشيخ
وفي بعض النسخ لانه لا يستلزم تحقق وجود الملزوم هو استلزام الشرط والكلي بعد وجود الاثر الخ
الشرط والجزء وهو صحيح بديهة فيما هذا يتوقف علة لقوله غير صحيح قوله فلعلهما اراد وما اه وفي طاهرة
على المعنى انه هذا النظر انما هو مقولة الفعل الذي هو التاثير كما العلم ليس من مقولة
هو اما من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة فكيف يصح عده من الافعال المتولدة وهو
الذي اتهم ان يريد بالفعل هنا معناه المشترك الذي هو التاثير بل اراد الاثر المترتب
على التاثير فانه قد يطلق ايضا عليه يريد هذا الارادة تشبيه الفعل المتولد بحركة المفتاح
هو الاثر لا التاثير قوله عند الاستعداد التام اه وذكر تقوام بتوقف الفيض خبرا وجوادا
والعناية وتوقف الوجود خبرا محضا بيت حقه بنده مدبر وبي جمع كن اينجا كن
انما كان واستند وبس قوله ولا يصح هذا المذهب بمعنى اختيار الامام هذا المذهب صاف
لقوله تعلق جميع الممكنات مستند الى الله تعالى ابتداء وكذا فاختار الصحيح الفعل والترك
ووجه المنافات هو ان كونه مستندا بالاختيار لتعلق جميع الاشياء غير مدخلية ام اخرى
شيء هذا اصلا يقتضي عدم تعلق جميع تلك الاشياء واجبا غير صالحا لا مستند لكونه مختارا
والا لزم عدم مدخلية فيه اصلا وتعلق العلم حاصلا من النظر وجوبا عقليا يوجب تعلق جميع
بعض الاشياء بعض وجوبا فيتعلق منافيا له وهو لا هذا ما قصده صاحب الاتحاف للمانع

بعض الناظرين قوله ولا يلزم من ذلك توقف حصول العلم على النظر اي ولا يلزم من توقف العلم
الحاصل بقدرة الله تعالى لا حالة النظر بحيث يمتنع تخلفه عنه عقلا ان يتوقف حصوله على النظر
على النظر ويتوقف النظر مدخل فيه فيكون هذا منافيا للقول بامتناع جميع الممكنات الله تعالى ابتداء بل
اللازم من ذلك ان يتوقف بعض افعاله تعالى وهو العلم لازما للبعض الاخر وهو النظر فاندفع
ما اورده صاحب المواقف على الامام بقوله ولا يصح هذا المذهب مع القول قوله وفيه ايضا
ان الاشعري لا ينكر اصل الاشارة الى الدفع فانه لم يقل هذا المذهب مناف لمذهب الاشعري قوله
فلا يرد ايجاد البياض اي اذا تقرر ان الاشعري انما ينكر التوقف على ارادة الله تعالى ولا ينكر
توقف بعض الاشياء لازما للبعض فلا يرد على الاشعري ان ايجاد البياض في الجسم يتوقف على ارادة
ازالة السواد عنه فانه يقتضي ان لا يتوقف هذا الايجاد على ارادة الازالة وذلك لان تعلق
الارادة بايجاد البياض في الجسم يتوقف عنده على ازالته واعدامه عنه بل يستلزم ان يتعلق
الارادة باعدامه عنه قوله وظاهر كلام الاشعري ينفيه مشاركة وظاهر الجواز حمل مشاركة
جميع الممكنات الله تعالى ابتداء على عدم توقف وجود شيء منها على شيء فعلى هذا لا يتوقف كلام الاشعري منافيا
لتحقيق مذهب الحكماء حاصرة به العامة في المباحث المشرقية ولا يرد على الامام ما اورده
صاحب المواقف من عدم صحة مذهبه مع القول بمشاركة جميع الممكنات الله تعالى ابتداء وكونه قائما
مختارا بل يرد عليه ما اورده الشريف من منافاة مذهبه لمذهب الاشعري على ما لا يخفى قوله
واثباته للحركة الرعدية مبني على مذهبهم اي على مذهب الفلاسفة لا على مذهب المتكلمين القائلين
بحدوث العالم او لا على ما هو الحق عنده من حدوث الكل قوله والحق عندي انه يتم هذا كما لا يخفى قوله

قلت

قلت لعلهم يدعون التناسخ لا العلم به اه قلت لعلهم يدعون ايضا ظن
انحصار طريق العلم في الحواس لا العلم به فان الانحصار ليس محسوسا ايضا
فهم للعجز عن تجويز المحسوس معلوما فتدبر قوله وللهندسة انكروا افادة
العلم في الالهيات دون الهندسيات والحسابيات لانها علوم قريبة من الارباب
منتظمة فلا يقع فيها غلط قوله فاطلبك في احوال الصانع وصفاته قال
السيد الشريف وهذا من قبيل التنبيه بالادنى على الاعلى لان القياس الفقهي كما يجري
في الالهيات والاحرى اي بذاته وصفاته وافعاله قوله لا لكثرة الخلاف للدليل على
حصول العلم لجواز ان يكون حاصلا بالنظر الصحيح من تلك الانظار ولم يثبت ما ذكره
ان هناك نظرا صحيحا لا يفيد العلم بل يثبت ان تمييز النظر الصحيح عن غيره مشكل
في الالهيات اشكل ولا نزاع فيه انما النزاع في ان النظر الصحيح يفيد العلم قوله
وتقاربه قريبا من الحس لا يستلزم كونه ادراكا كما ان اقرب للبصر بالبصر لا يستلزم
سهولة ابصاره بل قد يوجب غير ابصاره بل عدمه قال المتكلمون ان عدم ادراكه
لاجل كونه اقرب الينا قوله فلا يلزم من عدم ادراكه ان لا يكون الا بعد مدركا لجواز
ان يكون عدم ادراكه لقرب بصره وضعا مانع عن ادراكه مع كونه قريبا منفصلا لسهولة حصوله
فان وجود المقتضي لا يوجب دفع المانع ولا يكون الا بعد فلا المانع فيحصل ادراكه
ولو بعسر هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام قوله على ان هذا الدليل اه وذلك لان مدار
هذا الدليل على ما مر من التنبيه بالادنى على الاعلى فقوله ان اقرب الاشياء اليهم وهو بيوتهم

انما الحكيم معلوما لهم وكانوا عاجزين عن معرفته فاقتدوا بالهندسيات واحوالها
التي هم ابعد منهم من جهتهم وهذا الوجه هو ظاهره خفي على بعض الناظرين قوله
قلت هذا انما يتم على التقرير الاول اي ما ذكرته الاحتياج الى المعلم ووقوع الخلاف
الكثير في معرفة الله تعالى وعدم تميز النظر الصحيح عن الفاسد لا يدل الا على عسر حصول
هذه المعرفة وعدم افادة كل نظر هذه المعرفة الذي لا نزاع فيه لا يدل على امتناع
حصولها وعدم افادة الانظار الصحيحة اياها الذي هو المتنازع فيه قوله لدل
الاختلاف في الاحتياج الى المعلم على عدم العلم به يعني انهم اختلفوا في الاحتياج الى
المعلم كما اختلفوا في معرفة الله تعالى فلو كان اختلاف الناظرين الكثيرين في شيء دال
على عدم العلم لواحد منهم بذلك الشيء كما قالوا في معرفة الله تعالى كان الاختلاف في الاحتياج
الى المعلم دالا على عدم علمهم بالاحتياج الى المعلم لكثرة محالفيهم هو انهم قاطعون
بان العلم محتاج اليه في المعارف الالهية هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام على ما
لا يخفى ذوي الافهام قوله وهم وان سلموا افاد بعضهم قالوا بالنظر الصحيح في
مقدماته اثبات الصانع وصفاته يستلزم العلم بتاجر بالكل العلم الحاصل بالنظر
وحده لا يفيد النجاة في الاخرة ولا يكمل به الانسان في الدنيا الا يرى الى قولهم اخرت
ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان كثيرا منهم يقولون بالتوحيد لكنهم لعلم
باخذه واذ كرمنه عم ما كان يقبل قولهم فاذكرنا في الدليل وهو قولنا لانا نقول بالفرق
لا يصير حجة على البعض قوله فلنا كيف يصاحب الشرع معلوما وبالقرآن اما ما يعني انا لم

انما العلم الحاصل بالنظر وحده لا يفيد النجاة في الاخرة ما لم يوخذ من الشرع والمعلم
لانهم الاحتياج وهذا الاخذ الى المعلم الذي هو الامام المعصوم بل يكفي لهذا الاخذ العلم
الذي هو النبي عم صاحب الشرع والامام الذي هو الفرع الماخذ للاحكام المعارف
كلها قوله فتعين الثالث وهو انه ينتهي الى محدث قديم فيثبت لم يزل انما انه لا يزال الفعل
عندهم انه كل ما ثبت قدمه امتنع عدمه قوله فيثبت حادثا وانما احتيج الى هذا القول لانا
هذا الدليل على توقف الاحتياج الى العلة بهم الحدوث وحده او بهم الامكان شرطا او شرطا
ولذا علل حدوث بكونه كالقديم منافي التاثير عند في الدليل الثاني الثاني الى
ولو جوزوا التاثير في القديم فلا بد انتهى اه فانا بنائه على توقف الاحتياج الى العلة
بهم الامكان وحده وما ذكرنا ظهر انه لا وجه لما قيل انه لا حاجة لاثبات وجوب الوجود
فيثبت حادثا قوله لان القديم بناء التاثير فيه عندهم وذلك لان التاثير في القديم يحتاج
الى وجود وتحصيل الحاصل هو محال عندهم واما لكن فيمنعون استحالة تحصيل الحاصل
مطلقا ويقولون انه هو تحصيل الحاصل الذي لو لم يكن هذا التحصيل لكان حاصلا واما
تحصيل الحاصل بهذا التحصيل فليس بمحال وتحصيل الممكن القديم هذا القبيل
فيحتاج الى محدث فلا يتم منتهى الحدوث وقد اثبتنا انه منتهى اليه قوله ولو جوزنا
التاثير في القديم فلا بد انتهى له الواجب بعينه يعني انه لا يثبت وجوب وجود
الصانع بشيئين احدهما امتناع القديم ممكنا واثر الشيء وثانيهما وجوب انتهاء
التاثير الى ذكر الصانع القديم فلو قطعنا النظر عن الشيء الاول وجوزنا القديم اثرا

وحاصل

وحاصل الجواب هو ان قولنا الذات علة للوجود وان كان مصححا لكونه مفاد صدق لا
انتزاع الوجود بالمعنى الذي مر الا انه يستدعي ان يقول هناك امر اخر وراء الذات هو الوجود
والقائلون بالعينية ينكرون ان يكون الوجود مغاير الذات فمعنى قولنا الذات علة لصدق لا انتزاع الوجود
منتهى برجع الحقيقة الى ان الوجود الخاص العام بذاته صدق انتزاع الوجود
وعند القائلين بالزيادة يرجع حقيقته الى ان الذات بمغايرة لوجوده الخاص بذاته
علة لصدق الانتزاع ذلك الوجود وهذا ليس قولنا الذات بذاته صدق الانتزاع الوجود
صرح به رحمه الله عليه يقول فلو قلنا بذاته صدق الانتزاع ذلك المفهوم لا يتصور بذلك الطريق وهما
بين اظهر بطلانا مما قبل لا يحتاج الى استدلال لهم هذا الوجه لا يقول دليلا على انه لا يلزم على المتكلمين
القول بعينية الوجود بالمعنى الذي قصده القائلون بعينية الوجود غاية المتكلمين فقول
هذا القول موافق المقاصد واستقر مقام المقصد تماما فكيف بوجه اخر على بطلان
مقصود الخصم لاعتقاده انه مذهب اليه لف وهذا التقرير يكشف كثيرا من الشبه
ما اورده الاكثر بانه المعنى الوجود انما قام به الوجود لم يكن قولنا الواجب موجود بعينه
الوجود وانما كان معناه انه يزيد ذلك ونفس الوجود كالوجودات الخاصة العارضة لممكنات
موجودة فالفرق بين الوجودات كلها في كونها وجودا وجه الكثرة في هذا التقرير
قوله لقوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شيء فاعبدوه اي بقولوا فاعبدوه به كناية قوله خالق
كل شيء وذلك لا يتحقق بعدم جواز تخصيص الشيء بمكون بعد ورد العبد ووجه انه تبيان
بالعبادة على الخلق الغاية اذ كانا خالقا بجميع الاشياء التي يتصف بها العبد بما هو عليه

على ما ذهب اليه الحكماء اشتباه للدلالة الثاني من غير حاجة الى الاول قوله ان يقول
الذات علة تامة لوجوده فان المعلول يجب عند تحقق علته التامة قوله فان قلت
ان اريد بالوجود اي ان اريد بالوجود الذي هو عين الواجب المعنى المشترك بين جميع
الوجودات تعتقد بالبداهة المسمى بالوجود انفاقا فلا شك ان هذا المعنى لا اشتراك
بين جميع الوجودات لا يصلح ان يقول عين الواجب منها فضلا عن الواجب وان اريد به معنى اخر اصطلاحي
لكن اعلى تسميته بالوجود فيقول انتزاعه بين جمهور المتكلمين وبين الفلاسفة لفظيا
فان جمهور المتكلمين لا يدعون الا ان المعنى المشترك انما في الواجب وذات الواجب علة
تامة له ولا يدعون عدم توقف هذا المعنى عليه للواجب قوله وهو في الواجب ذاته بذاته
اي للانتزاع المعلول لذاته ولا الذات تناسبه فيه كما ذهب اليه جمهور المتكلمين فيقول انتزاعه
بينهما معنى يقول وفي الممكنات انتزاع الفاعل قال الشيخ في الشفاء التجريد ومع كونها
لكن موجودا انه معروض لحقيقة من الوجود المطلق بسبب غيره بمعنى ان الفاعل يجعله
بحيث لو لاحظ العقل انتزاعه من الوجود فهو بسبب الفاعل متصف بهذه الحيثية لا بذاته
بخلاف الاول فانه بذاته كذلك وقال ايضا ان الامر الذي هو صدق انتزاعه يحمل
اي الوجود في الممكنات ذاته بحيثية مكتسبة من الفاعل وفي الواجب ذاته بذاته
قوله لما لا الذات علة للوجود يقول الذات صدق الانتزاع ذلك المفهوم اي يقول الذات بذاته
كذلك لا بالفاعل لا بحيثية مكتسبة من الغير كما في الممكنات قوله قلت القائلون
بالعينية يسندون لو جاء بطلان هذا المذهب فكيف يتصور عدم بقاء المنتزع بما هو الفرق بين

الايمان والكفر والنفع والضر وغيرها والتي لا يتصف بها سائر الموجودات ولا يتعلق
بغيره تع خالقا بشيء ما وذلك ظ قوله بقدرة استه اخترعها اي ايجادا لها من العدم الا وجود
سواء كان مسبوقا بمادة او لم يكن قوله وليس بسببه تع لعدم كونه موصوفا له قوله حاصلة بقدرة
العبد وحده الى حاصلة بايجاد العبد وتاثيره استقلالا واختيارا قوله على انه تعلقهما
جميعا باصل الفعل اي على طريق التاثير فحجة اجتماع المؤثرين المستقلين على اثر واحد
فلا يمكن ابطال هذا القول بانه يستلزم محال الواجب فانه قدرة تع متعلقة بذلك الفعل
بدون احتياج الى الاخر وهو قدرة العبد وذلك لان المفروض تعلق قدرة العبد استقلالا
لا انضماما قوله مكتسبة قدرة الله تع يتعلق باصل الفعل وقدرة العبد بكونه طاعة او معصية كما
في لطم اليتيم تاديبا او ايذاء فانه ذات اللطم واقعة بقدرة الله تع وتاثيره وكونه طاعة
او معصية واقعة بقدرة العبد وتاثيره قوله والا لزم عليه اللزم على المعتزلة فانه وصف
الطاعة والمعصية شيئا ممكنا فالقول بكونه واقعا بقدرة العبد استقلالا قول بوقوع بعض
الاشياء بقدرة العبد استقلالا فيلزم عليه هذا القول ما يلزم على المعتزلة القول بوقوع
الافعال بقدرة العبد قوله وبالنسبة الى العبد طاعة او معصية بقيد الجر ومدخليته
قدرة العبد فيه يتحقق كونه طاعة او معصية بالنسبة اليه ولا حاجة في ذلك الى كونها مستقلة
قوله تع فاعل للحوادث كلها فيكون هو تع الموجب بوجود مقدور العبد لا قدرته واراده
قوله لم يكن خالقا لها اشيء وانما يقال خالقا اذا لم يكن نسبتهم المعلولات الواقعة في المراتب
الاخرة الى الموكلة عليها بسبب الاستقلال كانا عن جد واثبات وانما قال وسواء انهم عليه
قوله وسواء انهم

شيئا

شيئا على كونهم مصدرين ومنشا لحكمين في اعتبار كونه تع فاعلا لجميع الممكنات والحوادث والمعلولات
الواقعة في المراتب الاخيرة قوله الا ما هو براي من كل وجه من معنى ما بالقوة اي الا ما هو بالفعل
من جميع الوجوه بمادة وهو الكامل الذي لا يتخلف صفة منوقة على الغير وذكر هذا المبدا الاول
لا غير من الممكنات اذ كل منها يتوقف في ذاته وجوده على غيره قوله بشعر بذلك ايضا فان تعريف الخبر
في قوله والله الى يشعر بانه موجد للحوادث كلها هو الله تع ولا انت الشيء منها الا غيره قوله بلا ما
اعم منه ومن المكتسب الى يلزم استلزام القدرة لشيء هو اعم من الشيء والمكتسب فان القدرة صفة مقرونة
بالارادة سواء كانت موثرة او كاسبة والمراد بالمكتسب متعلق قدرة العبد بقدرة الله تع واراده
الفعل في العبد من غير ان يتعلق للعبد به تاثير او مدخلية في وجوده سوى كونه محلا له قوله والعلم
لا يستلزم فان كل عالم يعلم ذاته الذي يتميز كونه اثرا وممكنا قوله وهو استه واحد من جميع
الوجوه فما يتوهم مصدر الكثرة يتوجه عليه انه يجوز ان يصدر عنه او لا صفة واحدة كافية
ثم يصدر عنه اخرى بواسطتها وهكذا فلا يلزم تعدد الواحد من جميع الوجوه وجه انه لا يذكر مصدر
الامور متكثرة على ما قالوا في صدور العالم عنه تع وايضا يلزم تعدد البسيط الحقيقي وهو
الذي لا تكثر فيه اصلا قابلا وفاعلا على ما قالوا في بيان استحالة اعتبار تعدد الشيء فاعلا غير
اعتبار كونه قابلا اذ لو كان واحدا لكان فاعلا قابلا بما فعل وكان قابلا فاعلا لما قبل فلا يخلو
فانه من جهتين يكون باحدهما فاعلا وبالاخرى قابلا فانه دخلتا او احدهما في ذاته لزم
وانه اخرجنا او احدهما لزم التسلسل لان الخارج يتوقف ذاته فيحتاج الى جهة اخرى بتقييده وهكذا الى
غير النهاية ويثبت بهذا الدليل تعدد وجوه الواجب غير زائد على ذاته وعدم جواز كونه مصدرا

قاعدة

قاعدة كونه فاعلا بالاختيار عامة الصفات على العالم كما يختص الحكم بزيادة الوجود
والتخصص في سائر الصفات الكمالية على ما يناسب الواجب فان العقل يحكم بسلب ملاحظة احوال
وملاحظة احوال الوجود وسائر الكمالات على الوجود والتخصص في سائر الصفات زائدة في جميع الموجودات
واجبا كان او ممكنا ثم يلاحظ بعض احوال الواجب فيحكم بسببه بتلك الامور غير زائدة في الواجب
على ما تقرر عند الحكماء الكاملين في العقل قوله لانه اراد به نفي العينية حاصله قوله متصف
بجميع صفات الكمال بمنزلة قوله ان صفاته ليست عينه فيلزم ان يكون زائدة قوله وكون الشيء عالما
معللا بقيام العلم به فيكون العلم قائما بالعالم فهو مغاير له ضرورة ان القائم بالشيء مغاير للشيء
الشيء بمعنى جواز الانفكاك منا تحققا او تقديرا بدون الاخر حتى يسمى كونه معنى معرا
للمغايرة قوله بان نفي العينية بديهي فانا نعلم بديهة ان الصفة لا يكون عين الموصوف وعلى ان
هذا ليس نفي العينية التي يدعيها الفلاسفة فان معنى كون الصفات عين الذات عندهم هو ان ذاته تعالى
يوجب انتساب الصفات بمعنى انا ما يترتب على تلك الصفات في الاشياء الممكنة يترتب على ذاته تعالى غير
في ذكر تلك الصفات ولذا قيل ان مذهب الحكماء نفي الصفات واثباتها يأتي الا ان يقال ان الاشعري
في القائلين بانها لا هو ولا غيره بعد اثباتهم الصفات قوله فالمراد بهذه الاشعة نفي غير المنفي نفي
اراد بالنفي ما يفيده كلمة ليس وغير المنفي علم بنفيه الحكم المثبت قبل ورود ليس الضرورة
لا ذكر الاشعة مما اضيف اليه لفظ غير فالحاصل ان مراد القائلين بان ليس الا زيد غير زيد
هو انه ليس فيها عمرو وبكر وغيرهما من افراد نوع الذي هو الانسان وظاهر انه زيد وصفاته
مخالفة الفيل وكذا مرادهم بقولهم ليس غير عشرة رجال هو انه ليس فيها رجل اخر غير كل واحد

لا امور متكثرة والا يتوجه عليه المنفي بقوله النفي معالجة لامر اضافي زائد الا اخراق لا انما
ليست بسيطة حقيقية قوله لا اضافة بسلب واضافة زائدة الى بعض اضافية بانه السلب
والاضافة فرع على المسلوب والمضاف اليه فالواجب ليس مضافا بشيء من الاضافة مرتبة صدور المعلول
الاول وان كان مضافا بها بعد حاصلة عنه قوله فلما ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد
وبهذا لو اعلمت انا نعلم بديهة ان العلة ما لم يكن بها اختصاصا بالمعلول لا يكون لهذا الاختصاص
بما غيره لا يكون المعلول هذا اولى من صدور غيره ومن البين ان الشيء الواحد لا يكون مختصا بشيء
وبغيره الا اختصاصا باحدهما يستلزم عدم اختصاصا بالاخر وهو ظاهر فالاقتضاء ان اي استند
الى الذات الواحدة من جميع الوجوه لزم كونه مختصا باحدهما وبالاخر من جهة واحدة فيكون
حيث انه يقتضي ذلك لا غيره يقتضي غيره فاذا لكم هذا فلا بد في المصادر بهما الى جهتين مختلفتين
الذات يكون احدى الجهتين مقتضيا لاحدهما وغيره ومن الاخرى مقتضيا للاخر ودون
غيره وما ان كان الصادر امرا واحدا فتختار ان الذات بذاته مختص بهذا الامر الواحد ومن شرط
بعد فلا محذور قوله وانت تعلم انه بديهي اي وانت تعلم ان تلك الصفات زائدة صادرة عنه تعالى
بقي الا التقول بكونه تعالى فاعلا موجبا اذ ايجاده بالاختيار غير متصور لكثرة ما يتوقف الشيء
عليه انه اي انت في ذكر ان الافعال الاختيارية يتوقف على العلم والقدرة والارادة على ما تقرر
كونها بديهيا قوله لان القاعدة وهي كونه تعالى فاعلا غير موجب لا يستلزم الا الصفات التي هي مختصة
بما عدا الصفات اذ الادلة الدالة عليها لا يدل على ما وجب الصفات ايضا ولو كان الشمول
تلك القاعدة اياها ودلالة الادلة عليها بحث نفس الصفات ايضا فنقول ان العقل ان يختص

www.alukah.net

www.alukah.net

Copyright © King Saud University

www.alukah.net

www.alukah.net
شبكة الألوكة

www.alukah.net

www.alukah.net

قوله وقد حقق ذكراي وقد حقق العلم الاجمالي علما بالفعل في الكتب العقلية فلا يعبأ
بما يتاب الله الوهم معنى كونه علما بالقوة القريبة من الفعل وقد حقق الفرق بين المثال هو التوضيح وفي
الاثبات تحقيق الشيء بذكر لاثباته المقدمة قوله اي قائمة بانفسها او بذاتها اي اي قائمة
بحيث وجودها علة بانفسها او بذاتها ضرورة امتناع تحقق وجودها فيه على الذي هو عين الواجب
على هذا المذهب قوله وهو في هذا الوجود متحقق فلا يلزم من قيامها بحسب الوجود بذاتها تكثر صفات الحقيقية
قوله الفرق بين القيام بالفعل والحصول فيه قال الشارح بعد ان الحصول الشيء في الذهن لا يوجب اتصاف
الذهن به كما ان حصول الشيء في المكان لا يوجب اتصاف المكان به وكذا الحصول في الزمان لا يوجب اتصاف الزمان
بما حصل فيه وانما الموجب لاتصاف شيء بشيء قيامه بالحصول فيه ثم قال وبهذا التحقيق يندفع ما قال قوم
برهان القائلين بوجود الكليات انفسها لا صورها وثبوتها في الذهن وهو المفهوم الكلي انا نعلم
في الذهن فانا نعلم يقينا ان هناك امرا هو موجود في الذهن وهو معلوم وكل موجود معلوم
الخ وان اراد بالموجود علة اذا وجدت في الخارج كان في موضوع وتابعها موجود في الخارج وهو علة
ووضع طريقة القائلين بالشبح والمثال الموجود في الذهن هو الذي يشبه قائم بالذهن اذ المراد
بوجوده في الذهن علة هذه الطريقة قيام شبحه في مثاله في الذهن وهو كلي وجوده معلوم الموجود
في الخارج هو الشبح القائم بالذهن الشخصي الموجود في الخارج وفي بعض جزئه وعرضه الكيف آنفا وعلم فلا
محال على طريقة القائلين بوجود الكليات انفسها في الذهن بشكل الموجود في الخارج الذي هو علة
جزئه الكيف آنفا ثم ما ليس بمحال على هذه الطريق الا مفهوم الصورة الذي هو موجود في الذهن
وقد ابدى وعلم فيه تحقيقا هذا انقول ان مفهوم الصورة اذا حصل في الذهن في يقوم بالنفس كيفية

نفسانية

قوله هذا هو الذي هو الموجود في الذهن هو الذي يشبه قائم بالذهن اذ المراد
بوجوده في الذهن علة هذه الطريقة قيام شبحه في مثاله في الذهن وهو كلي وجوده معلوم الموجود
في الخارج هو الشبح القائم بالذهن الشخصي الموجود في الخارج وفي بعض جزئه وعرضه الكيف آنفا وعلم فلا
محال على طريقة القائلين بوجود الكليات انفسها في الذهن بشكل الموجود في الخارج الذي هو علة
جزئه الكيف آنفا ثم ما ليس بمحال على هذه الطريق الا مفهوم الصورة الذي هو موجود في الذهن
وقد ابدى وعلم فيه تحقيقا هذا انقول ان مفهوم الصورة اذا حصل في الذهن في يقوم بالنفس كيفية

نفسانية هو العلم هذا المفهوم عرض وجزء الكون قائما بنفسه شخصية وتشخصها
ذهنية وهو موجود في الخارج واما الوجود في الذهن فهو مفهوم الحقيقي الخارجي في الذهن وهو كلي وجود
ومعلوم انتهى وحاصل القول والفرق الذي ذكره الشارح حيث عليه هذا انما تذهب ثلاث فلا يعبأ
بما نه بالدليل قوله وقد خلطا ما ذكرناه وفي ما يقال ان الذهاب الى هذا الاحتمال انما يتيسر لو لم يكن
هذا الاحتمال متفقا فيه لكن لكن وجود الذهن ان القدح فيه ليس كونه باطلا غير معقول بالكون
بلا دليل والقدح بهذا الوجه لا يفيد في ابطال الذهاب اليه قوله ولا تكون قائمة به فلا يلزم ان يكون
لها صفة ثبوتية زائدة عليه او لا لا يكون قائما علاوة قابلا بالنسبة الى الشيء قوله ولا يكون
المثل الافلاطونية عبارة عن الكلي الموجود في علم الله تعالى بما صورها الحاصلة في علمه تعالى
قوله الكلي بوجوده الكلي في علمه تعالى قائمة بنفسها اي بالمثل مع كونهم نافين لها وذكر المثل
المثل الافلاطونية صور معلقة موجودة في الخارج قائمة بانفسها وهو حاصلة في علمه تعالى
وهذه الصور غير موجودة في الخارج حاصلة في علمه تعالى قائمة بانفسها قوله والدليل الذي ذكره
في تقريرها اشارة الى دفع ما يتوهم ان الكلي الموجود في علمه القائم بانفسها كما اثبتها
المثل الافلاطونية لكن الدليل الذي ابطلوه لكن المثل الافلاطونية يجري في ابطال ايضا
فلا يكون اجراء هذا الاحتمال الذي ابداه بعض المتاخرين على مذهب الحكماء اصلا ووجه الفرق
ان جريانه فيها انما يتاتى اذا قيل بوجود كلي في علمه تعالى وجود اعيانها اما اذا قيل بوجود فيه
وجود انيا فلا قوله وهذا اقرب مما قيل ان علمه تعالى ما قلنا فانه تعالى بالكلي لا موجودة
في علمه الذي هو عين ذاته غير قائم به اقرب الى التحقيق مما قيل ان علمه بها منطبق في علمه تعالى

Convio University
www.alukah.net

لازم الفعل ومنع الترك بناء على كونه مختارا بل يوجب ذلك كونه موجبا قوله كما أن
العاقل ما دام عاقلا يفعل بمشيته قال الامام حجة الاسلام هذا مبني على فعل الطبيعة
ضرورة كحرق النار الاعند وفي هذا وجه الجبر ظاهر الا فعل الطبيعة قوله فالطبيعة كان
عليه بعينه ذاته ويتوقف على الفعل غير لعضا ويتوقف الترك مستندا لعدم قوله لاء المقتضي
لقدرته هو الذات وذلك لوجوب استناد صفاته إذ ذاته امتناع مدخلية الغير في تأثيرها وصح
المقدورية هو الامكان لا الوجوب والامتناع الذاتيين بحيث يمنعان المقدورية قوله فاذا ثبت
قدرته في البعض ثبت في الكل وذلك لان نسبة الذات المقتضية للقدرة الى جميع الممكنات على
فالمعدومات لا ثبوت لها اصلا بل هي محض لا غاية فيها بوجه فلا يتصور إذ يكون
خصوصية بعض المعدومات مانعة من تعلق القدرة كما يقول المعتزلة فاذا ثبت قدرته في بعض
الممكنات علما يقتضيه كونه قادرا ثبت في الكل قوله ولا الامكان الذي هو علة الاحتياج
الى الفاعل مشترك بين جميع الممكنات فانه ممكن الا وهو محتاج وهو وجوه الى علة فعلة اما
واجب لذاته او منته اليه دفعا للدور او التسلسل فقد ثبت في موضع انه فاعل بالاختيار
فيكون قادرا على جميع الممكنات اما اقتداره على الممكن الذي هو مقتضى الذات فظاهر واما
اقتداره على الممكن الذي يتراءى العجز فلان اقتداره على علته اقتداره عليه فانه وجوده
وعدمه يدور وجود علته وعدمها فاذا كان وجودها وعدمها مقدورين بالنسبة كان وجوده وعدمه
ايضا مقدورين وهو ظاهر وينبغي ان يعلم ان بناء هذا القول على توجيه سؤال السنة وصفا
الفاعل ذاتا فلا يبقى الى ما قيل انه يجوز ان يصدر بعض الممكنات عنه بالايجاب ثم يصدر عنه البعض
الآخر بالاختيار انتهى وذلك لان الصادر بالايجاب يكون قديما فوق ما في لحد العالم قوله
ولان العجز عن البعض نقصه يعني انه لو لم يكن قادرا على جميع الممكنات كان عاجزا عن بعضها
لعدم جواز صدوره وذلك البعض عنه ايجابا لما مر منافاة حدوث العالم قوله لكن اثبات رسالة
الرسول يتوقف على اثبات شمول القدرة حاصل انه عدم توقف رسالة الرسول على شمول قدرته
جميع المقدورات لا يكفي في اثبات هذا المطلب لا بد في ذلك من ان يثبت رسالة الرسول وهذا العلم لا يحصل
الا بالعلم بقدرته تعالى شاملة لجميع المقدورات فاثبات شمول القدرة انما يحصل العلم به لو كان
بالادلة السمعية التي يتوقف على اثبات رسالة الرسول المتوقف على العلم بشمول القدرة كما اثبات
المتنبي بنفي وبعد قطعا قوله اذ لا دليل لنا دفع ما يقال ان اثبات الحجة فعل الله تعالى
على اثبات شمول القدرة قبل يكفي في ذلك اثبات كونها فعل الله ومقدوره ووجه الدفع ان اثبات الحجة
فعل الله ومقدوره الى صادر عنه بالاختيار لا يتأتى الا بعد اثبات شمول القدرة اذ هو بعد دليل
مخصص اثبات كونها فعل الله ومقدوره وجواز احتمال وجود ذلك الدليل لا يجدي بل لا بد من تحقق
والتثبت به وشاهد بقدرته ومقدوره الى ان يجوز ان المعجزة فعل الله لا يكفي في كونها نصا على الرسول
في دعوى رسالته بل لا بد من ذلك من كونها مقدورة له وصادرة عنه بالاختيار فان الافعال
الاضطرارية لا دلالة فيها على القصد بل كالاعتماد قوله خلافا للمعتزلة فانهم جعلوا الامر به
عالما به الخيرات والطاعات والايمان وكارها لما يضاده من الشر والمعاصي والكفر قوله لا دليل
اذ الشر والمعاصي غير مأمور بها حاصله انه ليس شيء من الشر والمعاصي مأمورا به بل المأمور
به خاصة هو الخيرات والطاعات فلا يتوجه الشر والمعاصي مرادة لله تعالى بل يكون مراده الخيرات والطاعات

الآخر

الآخر

الارادة

لان الارادة انما هي قول الآمر على ما زعم بعض المعتزلة فان الامر هو ارادة الفعل او الاذن به
على ما ذهب اليه الآخرون فان كان الامر بخلاف ما يريده كما في الامر بالايمان والطاعة
مريدا اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه لو لم يكن مريدا لما اخبر بالطاعات ولما استقر
كونها مرادين وكونها مرادين يستلزم عدم الشر ورد المعاصي مرادين ضرورة انتفاء كون
الفعل مأمورا به مع كونه غير مراد بناء على الكلام في معنى ما امر به على انه اراد ان يستلزم
الشر ورد المعاصي مأمورا بها على عدم كونها مرادا بناء على الارادة اما على الاول فلان الامر يستلزم
انتفاء ما ذكر وجه ان يقول بدل قوله او لازمه او مقدمة يلزم من انتفائه انتفاء اللازم الذي هو الامر
انتفاء الملزوم الذي هو الارادة او ان يترك قوله او لازمه لانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء
اللازم قوله والرضا هو الارادة اجيب عنه بان الارادة الرضا هو ترك المعارضة وهو يريد التكليف
لكافر ويعذبه ويعاقبه ويؤيده ان العبد لا يريد الآلام والامراض وليس هو بمريد لها
بل هو ساخط عليها فالرضا عبارة عن ترك الاعتراض غير الارادة قوله ومع قطع النظر
عن ذكر الرضا يستلزم خلق المعاصي صالحا لا حسنا ولا قبيحا عقليين بعيد بناء على ان خلق المعاصي منكرا
لها هو الحسن الشيء وقبحه عقليين كما ذهب اليه المعتزلة فانه يجب خلق المعاصي منصفا
بالقبح في نفسه قطع النظر عن اعتبار الشارع اياه قبيحا ويكون خالقه مستحقا للذم فيكون منكرا
ونحن معشر الاشاعرة لا نقول بكون القبح عقليين بل هو كثير عندنا حاصل بامر الشارع وهو
الشرع او لا يجب عليه فعل شيء من الاشياء فيفعل ما يشاء ويحكم ما يريد حتى لو عكس الامر في الحسن
والقبح لانعكس الحال قوله فقد ورد ان يكون العبد وذكر لانه لا شك في الاتيان بما يرضاه الآمر
وعلوم مشاركة

طاعة

طاعة فلو كان الامر مغايرا للارادة وكان الطاعة هو الاتيان بما امر به المطاع لا ما اراده
لزم ان يكون المطيع عاصيا والعاصي مطيعا فان العبد في المثال المذكور هو انه اتى بما امر به وهو رضا
الآمر هو بوجه كونه مطيعا يلزم على هذا ان يكون عاصيا للآمر بالمعاصي لعدم اتيانه بما امر به
وفيه انه خالف لعدم اتيانه بما امر به وهو بوجه كونه عاصيا يلزم ان يكون مطيعا لانه اتى بما يريده
رضا السيد قوله وان قلت ان لو علم السلطان اي كما يلزم في المثال المذكور ان يكون العبد المطيع عاصيا
والعاصي مطيعا يلزم ايضا ان يكون اعتذار السيد في صورة مخالفة العبد امره عذرا
صحيحا وذلك لانه هذا الاعتذار مبني على ان يكون مخالفة امره مخالفة لرضائه فلم علم السلطان
ان رضائه في المخالفة لا عند اطاعة السيد والمخالفة فلا يقوم له عذر في المثال السلطان يقول
انه كما يثبت بما امرت به لانه رضائه في عدم اتيانه قوله يمكن ان يقال ان الامر بالارادة حاصله
ان الامر مغاير للارادة وكون الطاعة تحصيلا لما امر به المطاع لا تحصيلا لما اراده لا يستلزم
كون المطيع عاصيا والعاصي مطيعا وذلك لان الامر نوعان احدهما تكوينية يتكون به الشيء
الحادث الموجود بالتكوين والحدوث كقوله تعالى اذا اردناه ان نقول له كن فيكون والآخر
تشريعي وهو الامر الذي كلف به العباد وبالايمان والطاعات وعليه مدار الثواب والعقاب
تحقيق الجواب ان الطاعة هو الاتيان بما يوافق الامر التكويني والرضا الذي هو ترك المعارضة
يترتب على هذا الامر والامر التكويني اذا خالفه واما اذا وافقه كما في الامر التكويني بالايمان
به فيترتب عليه الرضا ايضا فح لا يلزم كون المخالفة والعاصي الاتيان بالكفر والعصيان الامر التكويني
التكويني مطيعا ولا يكون العبد في المثال المذكور مطيعا لعدم اتيانه الامر بالامر التكويني
بخلاف فانه امر السيد الخ

www.alukah.net

التصديق الذي يترتب عليه الرضا فتامل قوله كما يقول المعتزلة قالوا الكلام اصوات وحروف
فرقا فانه بذاته بل يخلقها اصوات وحروفا كالقول المحفوظ او جبريل والنبي عليهما السلام اصوات وحروف
كشجرة موسى عليه السلام كونها متكلما خلقه وايجاده هذه الاصوات والحروف في الغير قوله لانه خلاف النصوص
فان النصوص واقعة في كونه متكلما وصرفها عن ظاهرها التي هي قيام الكلام بذاته تعالى
وحملها على كونه موجدا في الغير لا ضرورة فيه فيصح حملها على ظاهرها على ما سيجيء بيانه ان شاء الله
تعالى قوله للاخبار السمعية فان القرآن وكذا الحديث مملوء بحيث لا يمكن انكاره عليه السلام ولا تاويله
بل كونه سببا لعلم بالضرورة بدين محمد عليه الصلاة والسلام فلا حاجة الى الاستدلال كما هو
سائر الضروريات الدينية قوله وليسا راجعين الى العلم بالمسموع والمبصر فانا اذا علمنا شيئا ما
جليا ثم ابصرناه نجد بالبديهة بين الحالتين فرقا ونعلم بالضرورة ان الحالة الثانية تشتمل على
امر زائد هو الابصار وكذا حال السمع قوله وانه فيما بعد الوقوف على حقيقتها انما خاصا ذكرناه
انما يدل على مغايرة العلم وكذا ظواهر الآيات والاحاديث بناء على حمل العلم بالمسموع والمبصر
والآية العقلية تدل على امتناع حمل العلم على الكيفيتين الحاصلتين من الحروف والصوت ونقول لنا انه
قاصر عن كشف حقيقتها فلا يدل لنا هذا الاعتراف وبما قرر انما يسبق بحال الماقبل انه قاصر فلا
عن معنى الحقيقة لا لنفي الآتيين المعروفتين فيه تا والتقليد في القدماء هم الحديث
من نفي ما نقص علم بحمل السمع والبصر على ما يقول الاشعري والفلاسفة على العلم بالمسموع والمبصر
قوله فان الرضا هو الموجود القائم بالمحل على ما في الموافق وحدث ضرورة
صفات الحواس ثم قال فلا ضرورة لعدم تحقق جميع ما يطلب منه ما يستفاد من الغير والمبصر

المقيد للاصوات كلا وعلى تقدير ضرورة استلزام كونها ذاكرة نفيا فالاول
كاملا استلزام قصور كونه نفيا فالثاني وذاتي مستند الى ذاته تعالى لاحتياجه في تحقق
صفة الكمال الى غيره ولم يتحد مع كونه جوهرا او عرضا لاحتياجه اضافة تحقق الجواهر والاعراض
عنه الكلي من خارج الجواهر والعرض الخارج المعبر بالذات اي المشار اليه بالاشارة الحسية بانه هذا او
هذا والعرض هو الحال في المحل بالذات او كونه ما يقتضي تحقق موصوفه محل او شارا
بالاشارة الحسية التي هي من خواص الجسم المنزه عن الواجب تعالى شانه قوله وما كان وجوده الواجب
وتعينه بعين ذاته لم يكن له ماهية كلية وذلك لان كل واحد من الوجود والتعين جزء حقيقي وكل
له ماهية كلية وكل كل منهما او واحد منهما مع ذلك الماهية لزم ان يتحقق الجزء الحقيقي كليا
حقيقيا وانه محال لبطلانه وقيد في سابقا فان كل كلي اذا كان تعينه بذاته او بجزئه لو بلازمه او
او لم يتعين والفاعل كما قيل يتعين نوعه مختصا لافراده بل يتعين فرد اخر انتهى اقول لا يخفى ان هذا
منافي لما جعلوا حاله واحدا فاكتفى تحقق ذاتها بكلية وهو تعينها او حاله الاتحاد قوله والوجود
والاتحاد انما لزم لوازم الماهية المشتركة لا تفصيل الدليل على ما يتبين انه لا كلية مثل الوجود
مشاركا لغيره في الماهية وممتازا عنه بخصوصية منافي الوجود والاتحاد انما لزم لوازم الماهية المشتركة
وتقتضيا لزم اشتراك الواجب والممكن في هذا المقتضي وهو الوجود فيلزم اشتراك الممكن والواجب
فيلزم اتحاد الواجب والممكن وانما لزم لوازم الماهية من الخصوصية بانها الوجود لانه لا يكون الماهية
الخصوصية التي بها امتاز الواجب عن الممكن الماهية وكذا الاتحاد بالنظر الى الممكن الماهية فيلزم اتحاد الواجب
مع الماهية المشتركة وذلك الخصوصية المميزة اذ لا معنى للواجب الا ما يستلزم الوجود بحيث يتحقق قوله

Copyright © King Saud University
www.alukah.net

جواز

Copyright © King Saud University

www.alukah.net

لا ارادتها

COPYRIGHT © 2009 ALUKAH.NET
www.alukah.net

Kuwait University
www.alukah.net

ابصار هذا الصحيح ثم قال الامام حجة الاسلام اذ الرؤية تنكشف وعلم الانسان اذا وصح
ان العلم فاذا جاز تعلق العلم به وليس في جهته جاز تعلق الرؤية وكما جاز ان يرى الخلق وليس في
مقابلتهم جاز ان يراه الخلق من غير مقابلة وكما جاز ان يعلم من غير كيفية جاز ان يرى كذلك من غير كيفية
وصورة ق والاخير اعني اما الحدوث فلا مجال في المنع فيه بالعدم اما ابصار ويرى صالح
لمتعلقية الرؤية ولا الحادث الاجسام المحسوسة فكما يحتاج الى دليل واما الاسكان فلا مجال
في سلب صورة الوجود العدم فظاهر السلب غير صالح لمتعلقية الرؤية ق فان في مذهب الشيخ
هذه الطائفة المثبتة بالاشتراك الوجود طريقة ق فان الاتحاد بين ماهية الصفة وبين ماهية
عليه وبين ماهية الماهية واحدة بعينها عليها مفهوم الوجود وليس بمثابة امر مسمى بالوجود فان
بقيام الوجود بالجسم اما وبالاتحاد الوجود مشتركا لفظا فهو اما هو باعتبار ما يلزم من مفاهيمه
لا باعتبار تصريح به على ما اشار اليه الشيخ بقوله كما هو المشهور ق وهذا الشاهد في غاية العدم لا
لفظ الشيخ في الوجود كما شيخه على اصلاحه بهذا يستلزم كلها جميع الصفات الازلية
عينا وانفسها ق وفيه نظر تامل العلوم وجه النظر هو النظر الموصل بالفكر يعني بعد الانتظار
كما قوله ان مرد وجوه ناظرة اي يوم بدر الرفيع بالفلاح وقوله وشعث ينظرون بالاطلاع
كالنظر الخاص في العلوم الظاهر والعلم منتظر في مطر العام فوجب حمل النظر
على الانتظار ليصح التشبيه وجه التامل هو يجوز ان يحمل النظر الموصل بالفكر في هذه الشاهد
بان يقال في الاول وجوه ناظرة الى جهة الرب وهو العلو في العرف ولذا يرفع الايدي بالدعاء
او يقال الوجوه ناظرة الى الله تعالى بالنظر الصادر من الملائكة الى ابصارهم الصفة

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

www.alukah.net

Copyright © King Saud University

www.alukah.net

Copy

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
عمادة شئون المكتبات

www.alukah.net

باحفيظ

Copyright © Al-Maktabah Al-Qawmiyah Wa Al-Wataniyah
www.alukah.net

COPYRIGHT
www.alukah.net

الاعادة

Kuwait University
www.alukah.net

الثاني فانه كان هذا المعدوم موجودا في الذهن كذكر البعد المقوم فصح هو موجود ضرورة
ثم جميع الموجودات موجودة الا انها بالمعاينة قبل وجودها فليست نسبة الوجود الثاني الذي هو ب الى العدم
نسبة الوجود الذي هو ا نسبة الملزوم الى اللازم الذي هو ج لو فرض تساويهما في
الماهية ولو زمانا في الوجود الذهني ايضا لما صح ج ا يثبت ب معا وكذكر جيد زيد سيدا وشاعرا
فلا يغيره الا الواقع فكذا معا اذا كونه سيدا وشاعرا فهكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام على ما يظهر بالتامل
التام قوله ولا يخفى ان معنى تقدم الشيء مطلقا او تنصلا انه متقدم الشيء على شيء اخر سواء كان ذلك عليه
تقدما ذاتيا او زمانيا او رتبيا او وجوديا الشيء الاول متقدم عليه وجود الشيء الثاني ذاتا او زمانا فنقول
لو لم يعدم المعدوم ثم انعدم بالوجود فيلزم تقدم عدمه زمانيا واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة انه لو
لم يعدم المعدوم ثم حصل العدم بعد الوجود لكان عدمه اما بعد اعادة المعدوم واما بعد وجوده الثاني
ثم ينعدم ثم يوجد الوجود الذي كان سابقا فان الشيء الواحد لا يتخلل وجوده زمانا خارجيا اذ لا وحدة
للشيء في الخارج الا باعتبار الوجود وتخلل العدم بعد الوجود الخاص يستلزم ان يكون العدم مسبوقا
بذكر الوجود وسابقا عليه فيكون مستلزما لتقدم ذكر الوجود على نفسه بالزمان واما بطلان اللازم فلان
تقدم الشيء على نفسه تقدما زمانيا يستلزم تقدمه على نفسه تقدما ذاتيا كما يحكم العقل ببطلان الثاني يحكم
ببطلان الاول لا يفرق بين هاتين الحكمين فكما يصح منه الحكم الثاني عيانا بالضرورة الاولى يصح منه
الحكم الاول ايضا عيانا فيه قوله وليس ذكر الشيء وكيف يكون مثله شاهدا على العدم يتبين بما حققوا
بتحقيق الحرارة الغريزية بعض اجزائه ودوره البدنية يتبين به وايضا قد يسقط بعض اعضائه
فيتبدل الشكل والاجتماع لا محالة مع ان الشيء وبشيء اليه الشيء قوله فان زيدا مثلا مخصص

بقوله وفي الشكل والاجتماع الاول والاجتماع السابق لا يتفق
في الشيء قوله

واحد

واحد اراد بزيد ما يطلق عليه العرف انه زيد وهو الهيكل المحسوس والتحقيق انه زيد بما هو
به عبارة عن النفس الناطقة المتعلقة بهذا الهيكل قوله وعند تذكر الشيء الثاني والعبارة الثانية
جنب الوجود الاول لا ان تذكر الاجزاء المتبدلة التي اكتسب صورتها العلامة والمحو
الى اخر العمر فيما يتعلق بالبدن اما ان يحسها جميعا بنوع من البدن فيتم ويعذب فيه وبعد فيه
ما هو كذلك لا يخفى واما ان يحس بعضا وهو ما فات البدن خوفا عنه فيه فيه مخالف
لكن قال البعض ان ارباب الكشف اذا اهل النفس ينفصل عنهم ما فيه كما فيه ثم ارواح الفرق الانسانية
والصفات الروحانية وينتقل فرقا شانهم صور الاحوال الماضية الطاعة وتصور انهم واذا بانهم
والتي تترتب عليها اعمالهم في الدنيا واقوالهم ينفصل صورا تحل عن اجزائهم البدنية
النفس فتحل ما تحل عن ابدانهم بعينها اليهم ويجمع لديهم بصورة ما فارقهم عنه وعلما وعملا
وحالا وما تقتضيه ذكر الجمع والتركيب الذي يغلب فيه حكم الصورة على الروحانية واهل الجنة بالعكس
فان اكثر فواكههم الخارجية والصفات الطبيعية وما تحلل بدنهم بعد الموت يشبه بالحياة
صور الروحانية بعينها فحقيقة الجسم بالظاهر صورة السعداء فالباطن بها مطلق والفا
والامر بالعكس قوله فلا يتوهم ان اثباته من شأن الحكمة مثلا قد رفع ما يتوهم بعض
الاولى العلماء فحسبما منعه اخاصا بعلم الكلام من علم بل يوجد مسائل مشتركة بين الكلام و
علم ما هو الشيخ والشاخت قال الحرف فيما حسبنا وقد اعتنى الشيخ بالكلام ان التعرض له
ورجعا عن نفسه وجه سقوط هذا التوهم هو ان هذا المنقول للشيخ مشروطا بان الجسمانيات
جزء الحكمة بل جزء الطبيعية ونظر هذا المنقول للشيخ هو قولهم ان الشيء انما يتعلق بالحكمة الالهية كذلك
اذ يكون الفلسفة مع م م م

Kuwait University
Copyright © 2010 Kuwait University
www.alukah.net

Kuwait University
Copyright © 2010 Kuwait University
www.alukah.net

الكورة

Copyright King Saud University

قوله عليه السلام وشهادة الله تعالى وشهادة الله تعالى بالنبوة وشهادة الملائكة بنبوته اي برسالته
حاصل ما ذكره من الرقوا اخبار عن ما الغيب قوله واصله قبل الخلق وبعده واتيانه الركب فقط
لا يوجد الا بنا وانما تهتم الاخرة وانه هم لم يقدم على فعل قبيح لا قبل الخلق ولا بعده وانه كان
في غاية الفصاحة ولم يذكر قوله وخلق عظيم حيث كان في غاية الشفقة على امته وفي غاية السخاوة وكان
يعطي الاموال لاجل الدنيا وكان يحب الفقراء اولا كما كان في غاية التواضع وهو الانبياء وانه كان
في غاية التبليغ قوله وتقوله ولكن رسول الله وخاتم النبيين اي اخرهم الذي ختمهم او ختم به
على الفتح قوله وامانة ولم يبعد فهو ذكر كونه خاتم النبيين لانه لا يكون كاملا الا اذا كان
من فرع نبي ولا يبعد قوله والصحيح عندنا انه لا يخلق الله فيهم فيما وذكر بناء على اصل الكاشف
نسخ الانبياء لما عاد ابدا وكونه فاعلا مختارا قوله وعند الفلاسفة ممكنة بمنع الجبر وذكر
بناء على ما هو الاصل القول بالايجاب وتعداد القوابل قوله لا تتوقف الرسالة وكلام يسلفوه من الله
اذ لو جاء عليهم العقول لما افتقروا اذ ذكر عقلا لا الى ابطال دلالة المعجزة وهو صحيح قوله وجوزه
الفلاسفة بمذهب الى انه غير واجب التصديق بالمعجزة فان المعجزة انما دلت على صدقه فيما هو
عادة الله وكانت الانبياء وقالت الثالث فلا دلالة لها على الصدق فيما يلزم من الكذب
نقض الدلالة قوله لكنهم جوزوا اظهار الكفر تقية اي عند الخوف من القتل عند الاصرار على الايمان
بل اوجبوا ذكر لانه عدم اظهار الكفر يوجب القاء النفس في التهلكة وانه حرام لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة وفي ذكر بالواو الاوقات التقية هو ابتداء الدعوة للصحابة بسبب قلة الموافق او عند
وكثرة الكافرين وبعد ما ذكره من خوف من ابراهيم وسارة من نمرود وفرعون

خوف الملك قوله هذا الكلام لا يخلو ما بين اوله واخره من التناقض اذ اوله يرجح في انه يجوز ان
يصدر من الانبياء عدم الصغائر ما يستلزم معصية واخره يعدم جواز صدوره عنهم عدم الصغائر
قوله وهم افضل من الملائكة للعلوية الى السفلية عند اكثر الاشاعرة ويستدلون عليه بوجوه الاول قوله تعالى
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فقدم وامر بالسجود وامر الادنى بالسجود للافضل الثاني العلم
ولا شك ان علوم الملائكة لا تبلغ علوم الانبياء لانهم اخذوا من الملائكة والمفضول لا يعلم العقول
واذا كان ادم افضل منهم كان غيره من الانبياء كذلك اذ لم يقل احد بالفصل والثالث ان الله امرهم بالسجود
بالاسماء وعلمه الخصائص والمعلم افضل وسوى الآية تنادي على ان الارض ظاهرا خفيا عليهم
من افضلية ادم عم ودفع ما يتوهم فيه من النقص ولذا قال الم اقل لكم انما علم غيب
السموات والارض وهذا يدل فيما يدل من انهم ايضا علموا حجة افضلية العلم بالاسماء
من الله وحصل في الارض للتقاط بالنجاسة والانظار المتوالية والثالث قوله تعالى ان الله اصطفى
ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين فقد حقق ان ال ابراهيم وال عمران من الانبياء بدليل
الاجماع فكذا ادم ونوح وجميع الانبياء مصطفين على العالمين الذي هم الملائكة اذ لا حصر
للملائكة من العالمين ولا حجة تنفيه بالكثرة من خلقوا والرابع ما يشير اليه بقوله وذكر لا عبادة
للملائكة تعالى ولا مزاحم لهم فيها وتفضيله البشر سوى اغواء الطائفة الجنية كالشيطان والغضب
وسائر الحاجات الثلاثة والموانع الخارجية والداخلة فالواطئة على الطاعات وتحصيل الكمالات
بالتهيؤ والجبلية على ما يضاد والقوة العقلية بتوفيق وافضل وابلغ في استحقاق الثواب والمعنى
للعقلية بتوفيق ايضا استحقاق الثواب والكرامة قوله وعلى هذا اي على ما قلناه من ان المراد بالافضل

Copyright © King Saud University
www.arakanet.com

اكثر ثوابا قوله وهم الذين قال الله فيهم كانوا الفا وثلثمائة او اربعمائة او خمسمائة
بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان يفروا ولا يفروا عنه كما يأتي في باب تحت الشجرة
وبالصفات المذكورة في التوراة وهو الذي اخرجه الحاكم وصححه وجاء من طريق
واذا ما جئته كرب يريح الا انه ضعيف وسند الله العبد الكافي وخطيئة جدوله لغة
الاستغفار والاباحة قبلا قبلا والاباحة وقيل المستدرك المستدعي هلكة الدهر
الآية قوله كما قال الله تعالى انسوا ما ذكروا به اي الكفار لما نسوا ما ذكروا به من الضراء
لم يتضرعوا ولم يتوبوا من ذنوبهم لقساوة قلوبهم وبحجابهم بما عالهم كتم زينتها
فتحنا عليهم ابواب كل شيء فتحنا لهم ابواب الرحمة والرزق والسرور
الهلاكة والرخاء وازاحة العلة او مكر الله بهم فاري انهم قال احكم بالنعم ورب الكعبة
حتى اذا فرحوا بما اوتوا النعم ولم يزيدوا على البطر والاشتغال بالنعم عن الطيب والقيام
بحقه اخذناهم بغتة فاجأهم بلسوا اي متحيرون وايسون والايس الحزن المستحق
الشدة فقطع دابر القوم الذين ظلموا اي اخرهم بحيث لم يبق منهم واحد والدابر هو الذي
يتبع خلفه كالولد والولد وقيل الاصل الدابر الاصل يقال قطع الله دابره اي اذهب اصوله
والحمد لله رب العالمين على اهلاكهم فان اهلاك الكفار والعصاة من حيث انه تخليص لاهل الارض من
شومهم وفسادهم والعالم نفسه جليلة يحق ان يحمد عليها قوله والدليل على عقيمها قصة مريم وآصف
جاء رجلا وقصة انها جاءت بالذكر ووجه الزنا عندها بالكسب وتساقط الرطب عليها من
النخلة اليابسة وجعل هذه الاعجوبة اكرام بالرزق واراها الصبي عما لا يقدم عليه متصفة وقصة

اصف

اصف اهتمام عظيم بالغ في طرفة العين مسيرة شهر بعد ولم يكن ولد
مجرة لسليمان انه لم يظهر عليه مقارنا لدعواه النبوة قوله واعلم ان مسئلة الاماتة
التي يجب الكلام عليها معرفتها عند اهل السنة والجماعة هي عندهم من الفروع المتعلقة بالخلفاء
اذ نصب الامام عندهم واجب على الامة سمعا والامامة عندهم خلافة الرسول في اقامة الدين وحفظ
حوزة الملة بحيث يجب اتباعه على كافة الامة قوله لقد اسري به صلى الله عليه وسلم بذكر روى انه عاد رجع رسول الله صلى الله عليه
الى ليلة اسري به اخبر قريش القصة فصفق المشركون وارتد ناس ممن امن به وسعى رجال
الى ابي بكر وقالوا له هل لك في صاحبك يزعم انه اسري به الليلة الى بيت المقدس فقال اوقد قال
قالوا نعم قال لئن كان قال ذلك فقد صدق قالوا اتصدقه انه ذهب الى بيت المقدس في ليلة واحدة
قبل ان يصبح قال اني لاصدقه بما هو ابعد من ذلك فسمي ابا بكر الصديق لذلك قوله والحق عنه المهر
اي نفي الصحيح وذلك لانه لو كان عالما على ما في الكتاب والسنة لاظهر ما فعلوا وكانوا
يقلدونهم اي امر الصواب امر رسوله عليه السلام وسار عنهم في امتثال امره بكر اجابهم عليه السلام ابي بكر
بل نازعوه لما عهد عاد تهم بذكره امر الله عليه لا لاجلا انهم لم ينازعوا امر صلى الله عليه وسلم
فقوله اي على رضي الله عنه كان في مدة النبي والصحابة الامة الدينية وفاطمة عليها السلام
والحسن والحسين عليهما السلام كرهها سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم اولاده والصحابة عليهم السلام
قال الامام رضي الله عنه وبذكر ابا بعث حين قول الناس بايعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه فلا يختلف فيه
اثنان واذا بيعة الصحابة كلهم حتى قبل ان سل السيف وقال لا رضي بخلافة ابي بكر فقال
سيدنا رضيتم بابي بكر فقال يا علي عليكم تبعي والعلامة الاولى جلاء وكرب الانفكاك

خلافة ابي بكر فقالوا المهاجرون منا امير ومنكم امير فقال ابو بكر منا الامراء ومنكم الوزراء
واحتج بقولهم الائمة من قريش فظهر انه لو كان عليا امتنع ان يقال ظهر وهو وزير مع ابي بكر
وابو بكر شيخا ضعيفا لا مال له ولا شوكة ولا رجال فاين يتصور امتناعه بالمنازعة صورة نفية قوله
ثم ظهر الفارق بين الحق والباطل برأية الصائب من ابي بكر رضا فانه قال لما منعوا الزكوة
والله لو منعوني عقالا لقاتلتهم عليه ودعا المنافق لا كعب الاشرف ثم منها الكلمات الى رسول الله صلعم فحكم عليه
فلم يرض المنافق وقال نحاكم الى عمر رضا فقال اليهودي لعمر رضا قضى لي رسول الله صلعم فلم يرض
بقضائه وخاصم اليه فقال عمر للمنافق اكذا فقال نعم فقال مكانكما حتى اخرج اليكما فدخل
واخذ سيفه ثم خرج فضرب عنق المنافق حتى برد وقال هكذا اقضي لمن لم يرض بقضاء رسول الله
فنزلت الم تر الى الذين يزعمون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت
فقال ان عمر فرق بين الحق والباطل في الفاروق قوله فان صفة افعل التفضيل موضوعة
للزيادة في معنى المصدر بوجه عام من غير ان يتقيد بوجه او وجوه صفات الفضائل من حيث هي
وذلك لان الحدث المعتبر في افعل التفضيل قوة الفعل والاشتراك في قوة الفعل مفادة الفرد المشترك فاذا تحقق
الزيادة في قوة تحقق الزيادة في مدلول الفعل والذكر جاز ان يقال فلان زيد اعلم من عمرو في الفقه
وعمرو اعلم منه في الطب وقوله والذي وقع الخلاف هو الرجحان بهذا الوجه اشارة الى ما وقع عليه
علماء المسلمين اختلفوا في افضلية بعض الصحابة على بعض فذهب اهل السنة الى ان ابا بكر رضا
افضلهم وهو اعلى ذكرا من غيره من الصحابة ليس بافضل منه وهو اعلى انه يطلق الافضل على غيره
من الصحابة وذهب الشيعة الى ان عليا رضا افضلهم وهو اعلى انه لكن غيره من الصحابة ليس افضل منه

وهو

وهو اعلى انه يطلق الافضل على غيره من الصحابة فلو كان صيغة افعل موضوعة للزيادة في
معنى المصدر بوجه ما لما يطلق على غيره لصح ان يقال كل من هما افضل من الآخر فلم يقع هذا
فلا في الشاهد ولا في الغائب ووجه الدفع على ما في حواشي علامة التجريد هو انهم انما اختلفوا في افضلية
من جهة الثواب لا الافضلية بالمعنى الذي يتوهم الورود اذ لا ينكر احد من اهل السنة والجماعة
على رضا في كثرة الفضائل وكثرة الفضائل قوله والا يلزم اللغة التصديق ما وقع من الذي كان
امر الصحابة في التكذيب وهو مخالفة قوله هذا مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري واتباعه وما صرح به بعض
فقد ذهب الكرامية الى انه كان الشهادتين وقال طائفة انه التصديق مع الكلية وقال قوم انه اعمال
الجوارح فيهم قال انا الطاعات كلها ايمانا فرضا كان او نفلا وذهب الجبائي وابنه وكثير من المعتزلة
الى ان الطاعات المندوبة والنوافل وذهب بعض السلف وجمهور المتكلمين الى انه مجموع هذه الثلثة
اعني التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالاركان قوله ولا يتعلق معرفة القلب مرة واحدة
وقيل اشارة الى ما ذهب اليه الاشاعرة وجمهور اهل الصحابة والتابعين وابو الحسين البصري من ان الايمان هو
المعرفة والاقتناع اي معرفة الله تعالى والاقتناع بانه الصانع والاقتناع بما جاء به النبي عليه السلام او الاقرار
مع التسليم والانقياد ولا يكفي قوله والدليل على فرض التلفظ بكلمة الشهادة تتبع ايمان
وتعلم ما يتعلق على فرض التلفظ بكلمة الشهادة تتبع والعمل بالايمان في الاولة للاكثرة قوله
على فرض العمل ايضا ثم ان الحق بهما هو الرد على القائلين بكفر الايمان كلمة الشهادة
القائلين بكفر تاركها من كان الحق والثاني هو الرد على القائلين بكفر الايمان هو الاعمال
القائلين بكفر الاعمال من قوله وقد عيب الانف الصحابة كرد فانا لعبة في عيب الشيخين

وهو معنى الفقه المشترك بين التصديق وبين الاعمال بالجوارح والطاعة بالاعمال عنه
حقيقة وتارة وصفا للتصديق الذي هو سبب لها وتارة عبارة عن جزاء عنه قوله
الايمان اي الاعمال خارجة عنه بالكلية او لا يكون الاعمال اجزاء حقيقية ولا عرضية ولا سببية عنه
قوله واعلم ان الاسلام هو الانقياد المخالف للطغيان الاسلام بمعنى التسليم والانقياد وليس عليه
قوله تعالى الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا فالمراد به الاسلام والانقياد والطاعة
قوله والاسلام الكامل لا يكون الا بالايمان والاتيان بالشرائع والاوامر لقوله النبي عليه السلام
حين سئل عن جبرائيل عن الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة
وتؤتي الزكوة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلا قوله بما واحد فيه العلم والجهل
بالنسبة واقعة او ليست بواقعة وبعضها بالفارسية بكر ديدن علما وبه الشيخ الرئيس في
كتاب الشفاء بدانستن نانه بلاى دانش دو كونه است يكى دريافتن دوم رسيدن
وازاينجا ازى تصديق خوانند ودوم كردن وازاينجا ازى تصديق خوانند قوله
والاقرار ايضا التصديق بالتسليم الباطن والانقياد القلبي فيخرج الكفر الصادر اذ لا تصديق
بهذا المعنى للكفر المعاند ضرورة لكن الانكار ينافي التسليم الباطن وانقياد القلب له
وتعريف التصديق بهذا المعنى مما اشار اليه الامام حجة الاسلام في بعض تصانيفه قوله ويقرب
منه ما قيل التصديق ان تنسب باختيارك الصدق الى واحد وهذا القيد يميزه عن التصديق القطعي
المقابل للتصور فانه يخلو عن الاختيار كما اذا ادعى النبي النبوة واظهر المعجزة فرض في
القلب صدقه ضرورة من غير ان ينسب الى اختيار فلا يقال في اللغة انه صدقه فلا يقال ايمانا بل يقال

قوله

قوله ثم الايمان تصديق بالقلب فيما جاء به الاسلام وانما يكفر احد منهم لما انه اختلفوا
فيما يكون ايمانا عاملا بعلى موجب الفعل العبد وغير متعبر ولا جزء ولكونه شرطا او علامة
الشيء عنه فالاول اذا انتفى حكم بكفره فيما والثاني الصحابة ولا التابعين فعلم ان محقق الكلام
لا يتوقف على معرفة طرق تنكر الكفر والخلاف فيما يسمى قاعدة عقيدة الاسلام قوله فعلم كما وجه
بيان ما يلزم فيه نفي الصانع قوله اذ كان الاجماع مستندا الى الظن لا يثبت به القاطع بعد الاجماع
اتفق على انه لا يجوز الاجماع الا عن مستند دليل قطعي او ما يقرب لانعدام المستند يستلزم الخطأ فيه
لا مستند لهم اجتماع الامة على الخطأ وهو بعد لقوله تعالى لا يجتمع امتي على الضلالة وقوله يد الله على
الجماعة وغيره ذلك فلا واحد منها وان كان احاد الكل القدر المشترك بينها متواتر قوله ويشترط بعضهم
في حقيقة الكفر الظلم قال الرازي شرط صحة التوبة من المظلمة هو الخروج عن تلك المظلمة قوله وقد
يقال الاقلاع عن الاثم بدون الندم لانه لا حاجة لمن اخذ في مذموم التوبة بهذا القيد الا شرط
المظلم في حقيقة الكفر لا الاقلاع عن المعصية في الحال لا يكون بدون رد المظلم قوله وقيل يوجب
برئه ولا دخل له في اصل التوبة قال الآمدي ازالة بالمظلمة كالقتل والضرب مثلا فقد وجب
عليه حرام التوبة والخروج عن المظلمة هو تسليم الشفع الاحكام يقتضي منه وجوب ازالة باحد
الواجبين لم يكن صحة ما اتى به فيما يجب الاتيان به لا كما لو وجب عليه صلاتان فاتى باحدهما
دون الاخرى قوله ومنه ما جاء بشرط طلبه في حصول التوبة اما الاول فعلى قال الآمدي التوبة عاصيا
بما فعله عبادة وليس شرط صحة العبادة اتيانها بوقت عدم المعصية ووقت اخر بل غاية انه
اذا اتى بذلك الذنب مرة ثانية وجب عليه توبة اخرى سواء اتى الثاني فلا الاول لم يصدر عنه

Copyright © King Saud University
www.alukah.net

عليها في زمنه كان ذكر الندم في حكم الباقي قلنا اشار الى اقام الامر الثابت حكما مقام ما هو
حاصل بالفعل لكان الايمان فان الندم مؤمن بالاتفاق وملازم التكليف بالاعتداد حرجا و
هو منفي في الدين قال الاشعري صحة التوبة في تذكر الذنب بما يجب عليه تجديد التوبة لانا نعلم
بالضرورة ان الصحابة رضي الله عنهم بعد الكفر كانوا يتذكرون ما كانوا عليه في الجاهلية من الكفر ولا
يجددون الاسلام ولا يؤمرون به فكذا في كل ذنب وقت التوبة عند قوله لقوله تعالى توبوا
الى الله جميعا والامر للوجوب عما تقرر في موضعه قوله والصحيح هو الثاني وذكر ان التوبة
كسائر الواجبات فانها لا تسقط بتلك الواجبات قد يأتي ببعضها دون بعض ويكون الاتي به صحيحا
لانه بالتوقف عليه مع ان العلة المقتضية للاتيان بالواجبات هو الفعل جنسا واحدا
قوله لان احاد الصحابة والتابعين كانوا يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وبه يثبت
انه لا يختص بالولاة ولا بالعلماء بل يجب على الاحاد والرعية والعوام الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر بالقول والفعل لكن اذا خص مدركه بالاجتهاد فعليه للعوام فيه
امر ونهي بل الامر فيه موكول الى اهل الاجتهاد والاجتهاد

الحمد لله الذي يسر لنا اتمام هذه الحاشية بالمساعدة
بجميع المطلوب بعلو الفكر العالي
بايد العبد الضعيف بكفاية
مصطفى الاقسرائي في
يوم الجمعة ٥ رجب
في شهر
سنة ١٣٠٩

جامعة الملك سعود 1957
Copyright © KI